

المختصر الأسمى

من شرح

القواعد المتلى في صفات الله
تعالى وأسمائه الحسنى

من شرح شيخنا الفاضل:

أبي الحسن علي بن مختار الرملي

حفظه الله تعالى

من اختصار الطالب:

أبي عبد الله علي بن محمد بداني السلفي

وفقه الله تعالى

١٤٣٧ هـ

المختصر الأسمى

من شرح

القواعد المثلى في صفات الله تعالى

وأسمائه الحسنی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الخُلاصة

الحمد لله القائل: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْرَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

وصلّى الله وسلّم على النّبي الكريم والرّسول الأمين: محمّد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أمّا بعد:

فقد منّ الله على شيخنا الفاضل: أبي الحسن علي بن مختار الرّملي

حفظه الله تعالى وزاده من فضله

أن أتمّ شرح رسالة الشيخ العلامة الإمام: أبي عبد الله محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى ورفع درجته في الجنّة، الموسومة: "القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنی"

في أربع وعشرين مجلسًا علميًا نافعاً مباركًا بإذن الله تعالى، يسّر الله تفرّيقها ومراجعتها.

وكان أول المجالس في اليوم: الثاني عشر من شهر جمادى الأولى عام ١٤٣٧

وكان آخر المجالس في اليوم: الثالث والعشرين من شهر شوال عام ١٤٣٧

وقد منّ الله ﷻ على شيخنا فنفع بشرحه والحمد لله، كما قد نفع بأصل الكتاب المشروح والحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات.

وإتمامًا للفائدة ورجاء زيادة النّفع وتسهيل وتقريب العلم لطلّبه قُمت بتلخيص الشّرح، وسميته: "المختصر الأسمى من شرح القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنی".

وأسأل الله ﷻ أن يرزقنا الإخلاص والقبول في القول والعمل، وأن ينفع بهذا التلخيص كما نفع بالشرح والأصل وأن نكون من دُعاة الحقّ وأنصاره، والحمد لله ربّ العالمين.

القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحُسنى

بين يدي الكتاب:

هذا الكتاب يُركز على توحيد الأسماء والصفات.

الكتاب هو عبارة عن قواعد ذكرها المؤلف ﷺ في أسماء الله وصفاته، وهذه القواعد جمع فيها أصول أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته، إلا أنه جمعها على هيئة قواعد كي يسهل حفظها وتسهيل معرفتها، ولم يأت المؤلف بشيء من عنده، وهذا العمل قد سبق إليه، لكن المؤلف ﷺ قام بجمعها في مصنف واحد، وهي قواعد استُخلصت من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ ومن منهج السلف الصالح ﷺ.

هذا الكتاب نفيس ماتع نافع، من أراد أن يتقن هذا القسم من أقسام التوحيد فليركز على إتقان هذا الكتاب، وإذا أردت أن تعرف قدر كتاب من الكتب فانظر إلى موقف العلماء منه، وماذا يقولون فيه. فهذا الكتاب قد أثنى عليه العلماء ومدحوه وشرحوه حتى في زمن المؤلف ﷺ، وهذا نادراً ما يحصل إلا مع كُتب مميزة.

مقدمة الكتاب:

تعريفات مهمة:

القواعد: معروفة، يكفي أن تعلم أنّها كليات تنطبق عليها جزئيات كثيرة.

المثلى: مؤنث "أمثل"، تقول: هذا الكتاب أمثل من هذا الكتاب، يعني: هذا الكتاب أفضل وأحسن من هذا الكتاب، فالأمثل هو الأفضل وهو أفعل تفضيل، فهي قواعد أحسن من غيرها وأفضل.

ما الفرق بين الاسم والصفة؟ الآن مطلقاً من غير تقييد نقول:

الاسم: ما دلّ على مُسَمّى، زيد يدلّ على شخص يُسَمّى بهذا الاسم، بكر كذلك، عمر، خالد... الخ.

الصفة: هي نعت تدلّ على وجود صفة في شخص، تقول: زيدٌ كريمٌ، "كريم" هذا وصف.

ولله تبارك وتعالى أسماء وله صفات كما دلّ على ذلك كتاب الله تبارك وتعالى ودلّت عليه سنة النبي ﷺ والاجماع مُنعقد على هذا.

الإيمان بأسماء الله وصفاته أحد أركان الإيمان بالله.

الإيمان بالله أركانه أربعة:

- الإيمان بوجود الله تبارك وتعالى: وهذا قد أخلّ به الملحدون.
- الإيمان بربوبيته: الإيمان بأنّ الله هو الخالق الرازق المدبر، حصل فيه الخلل من قبيل بعض المشركين مثل عبدة القبور والرافضة، فمنهم من يعتقد أنّ الحسين أو علي له تدبير لهذا الكون.
- الإيمان بألوهيته: يعني بعبادته، هو أكثر الأنواع التي حصل فيها خلل وشرك بالله ﷻ. فعبد غير الله ﷻ من قديم الزمان، من قوم نوح إلى أيامنا هذه حتى من بعض الذين يدعون الإسلام.
- الإيمان بأسمائه وصفاته: وهذا موضوعنا، ومقامه رفيع وهو أحد أقسام التوحيد الثلاثة.

فائدة الإيمان بالأسماء والصفات:

لا يمكن أن تعبد الله ﷻ العبادة المطلوبة التامة إلا بأن تعلم أسماء الله ﷻ وصفاته، فأنت تحتاج إلى ذلك في دعاء المسألة وفي دعاء العبادة.

الدعاء قسمان:

دعاء مسألة: تُقدم الاسم الذي يتضمن صفة تناسب مطلوبك، فتقول: يا غفور اغفر لي، فاسم الله ﷻ الغفور يتضمن صفة المغفرة، وهذه طريقة الأنبياء والمرسلين.

دعاء العبادة: تتبعد الله ﷻ بمقتضى هذه الأسماء، تتوب إلى الله لأنه التواب، تذكر الله بلسانك لأنه السميع فهو يسمعك.

أسباب تأليف المؤلف للكتاب:

- منزلة هذا العلم وأهميته.
- كلام الناس فيه بالحق تارة وبالباطل الناشئ عن الجهل أو التعصب تارة أخرى.

الفصل الأول: "قواعد في أسماء الله تعالى"

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى.

أسماء الله ﷻ حسنى، يعني: حسنة، قد بلغت في الحسن غايته، أي: كماله.

فهي أسماء متضمنة لصفات كمال (من جميع الوجوه)، وهذه القاعدة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾، وهذه الأسماء لا يعترها النقص أبداً.

لا احتمالاً: أي: لفظها لا يحتمل النقص أبداً، فمن الألفاظ ما يحتمل النقص كما كرا إذا لم تكن على وجه المقابلة، لكن إذا كانت على وجه المقابلة لا يكون نقصاً، لكن لا يُسمى الله ﷻ بها: الماكر، لأنها تحتمل النقص، فتكون نقصاً في حال وكمالاً في حال.

ولا تقديراً: فمن الأسماء ما يُقدّر النقص فيها تقديراً ذهنياً، كالمتكلم فلا يُسمى الله ﷻ بالمتكلم، يوصف ﷻ بأنه يتكلم، لكن لا نسميه: المتكلم، لأنّ المتكلم قد يتكلم بخير وقد يتكلم بِشَرٍّ، فيمكن أنت أن تقدّر ذهنياً الكلام بالشرّ.

مثال: "الحي": اسم يتضمن صفة كمال (الحياة)، هذه الحياة حياة كاملة ليس فيها نقص أبداً.

فهي لم تُسبق بعدم ولا يلحقها زوال (فناء)، لا يجوز عليها الزوال أبداً، حياة المخلوق تفتى أو يجوز عليها الفناء، فأهل الجنة مخلدون لكن يجوز أن يفنوا، فأمرهم بيد الله ﷻ.

حياة الله ﷻ حياة كاملة ومن لوازمها (لازمٌ: يوجد بوجوده): الصّفات الكاملة (العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها من الصّفات).

مثال آخر: "العليم": عليم على وزن فعيل، تدلّ على المبالغة في الصّفة الذي يتضمنها، عليم: كثير العلم، العليم: اسم من أسماء الله متضمن للعلم الكامل الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

علم الله: كامل لأنّه لم يُسبق بجهل ولا يلحقه نسيان وغفلة، ومع ذلك أحاط بكلّ شيء علماً جملة وتفصيلاً، سواء كانت من أفعاله أو أفعال خلقه.

علم المخلوق: علم ناقص لأنّه مسبوق بجهل ويلحقه نسيان وغفلة، وهو لا يحيط بكلّ شيء علماً.

دليل كمال علم الله تعالى: ﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ ﴿٥٥﴾ ﴿وقوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ إِلَّا يَرَاهَا﴾ ﴿٥٦﴾﴾ ﴿وَلَا يَأْبِسُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ ﴿٥٧﴾﴾

مثال ثالث: "الرحمن": اسم متضمن للرحمة الكاملة التي قال عنها رسول الله ﷺ: **"الله أرحم بعباده من هذه بولدها"**، ومتضمن أيضاً للرحمة الواسعة التي قال الله عنها: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾، وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾.

والحُسن في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده، ويكون باعتبار جمعه إلى غيره، فيحصل بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق الكمال، مثل: "العزیز الحكيم".

"العزیز": وحده اسم كمال من الأسماء الحسنة لأنه متضمن لصفة العزّة، هذا وحده.

"الحكيم": من الأسماء الحسنة لأنه متضمن لصفة الحُكم والحكمة، الحكيم على وزن فعيل، يأتي بمعنيين: بمعنى الحكم وبمعنى الحكمة، وكلاهما صحيح في هذا الموطن، فهو يُحمل على المعنيين.

فالعزّة قوّة وشدّة إذا اقترنت مع الحكم والحكمة زادت كمالاً، فإذا حكم يحكم بالعدل ولا يظلم ويضع الأمور في مواضعها بحكمة، فعزّة مع حكم مع حكمة يزداد الكمال كمالاً.

أمّا المخلوق: فإنّ العزیز منهم قد تأخذه العزّة بالإثم؛ فيظلم ويجور ويُسيء التصرف لأنه ناقص فيستعملها في ظلم الناس أحياناً أو دائماً.

وكذلك حكمه تعالى وحكمته مقرونان بالعزّة الكامل بخلاف حكم المخلوق وحكمته فإنّهما يعتريهما الذلّ.

خلاصة القاعدة: أنّ أسماء الله كلّها حسنى، بالغة في الحسن غايته لأنّها تتضمن صفات الكمال، وكلّ اسم سمّى الله ﷻ به نفسه فهو اسم كمال متضمن لصفات الكمال، وأنّ الاسم إذا جُمع مع اسم آخر زاد الكمال كمالاً.

القاعدة الثانية: "أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف".

الاسم: عَلَمٌ، يدلّ على مسمى، زيد عَلَمٌ يدلّ على شخصٍ مسمى بهذا الاسم.

الصِّفَةُ: هي نعت، تقول: زيد كريم، إذا وصفته بصفة الكرم.

أسماء الله تعالى هي أعلام تدلّ على ذاته ﷻ وأيضاً هي أوصاف، فإذا قلت: الرحمن، معنى ذلك: أنّ هذا الاسم دلّ على ذات الله تبارك وتعالى، ودلّ على صفة الرحمة.

أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلّت عليه من المعاني، كصفة الرحمة مثلاً.

• هل أسماء الله ﷻ مترادفة أم متباينة؟

الألفاظ المترادفة: المتحددة معنىً والمختلفة لفظاً، (مثل: أسد وعضنفر وليث وأسامة)، تدلّ على شيء واحد وهو ذاك الحيوان المفترس.

الألفاظ المتباينة: المختلفة لفظاً ومعنىً، (مثل: حجر وشجر).

الألفاظ المشتركة: المتحددة في اللفظ والمختلفة في المعنى، عكس المترادفة، (مثل لفظ العين: عين الإنسان تُسمى عيناً، والجاسوس يُسمى عيناً، وعين الماء تُسمى عيناً، والذهب يُسمى عيناً).

بالنسبة إلى أسماء الله، الآن بالنظر إلى كونها تدلّ على ذاته، وبالنظر إلى كونها تدلّ على صفاته، هل نسميها مترادفة أم مشتركة أم متباينة؟ لا يصحّ إطلاق القول بهذا مطلقاً ولا بدّ من التفصيل:

باعتبار دلالتها على الذات: السميع، العليم، الرحمن، الرحيم، كلّ هذه الأسماء بالنظر إلى كونها تدلّ على ذات الله فقط هي مترادفة.

باعتبار دلالتها على الصفة: تكون متباينة، فلفظ السميع يختلف عن لفظ البصير، فمن حيث الصفة: السميع يدلّ على صفة السمع، والبصير يدلّ على صفة البصر، فهما متباينان من هذه الجهة.

إذاً لا بدّ من التفصيل، فعندما يُقال لك: هل أسماء الله تبارك وتعالى مترادفة أم متباينة؟ تقول:

من حيث دلالتها على الذات هي مترادفة ومن حيث دلالتها على الصّفات هي متباينة.

هذه القاعدة دلّ عليها القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، يخبر عن نفسه بأنّه الغفور الرحيم، ويثبت لنفسه هذه الصّفات التي تضمنتها هذه الأسماء، فسياق الآية يدلّك على ذلك، وقوله: ﴿وَرَبُّكَ

الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾، فهذه الآية فسّرت التي قبلها بأنّ الرحيم هو ذو الرحمة.

ولإجماع أهل اللغة والعرف أنّه لا يُقال: عليم إلا لمن علم، ولا سميع إلا لمن سمع.

هذه القاعدة تنفي أصل المعتزلة الذين يثبتون الأسماء لله تبارك وتعالى ولكنهم يجعلونها أسماء مجردة عن الصفات، لأنهم يقولون إذا أثبتنا الصفات لله أثبتنا المتعدد (تعدد الصفات يستلزم تعدد القدماء) فبدل أن يكون الله واحداً يكون أكثر من واحد، السميع البصير العليم الحكيم، إذا صار عندنا أربعة وهذا قول باطل وهو لا يلزم لا عقلاً ولا شرعاً.

وهذه العلة فاسدة لدلالة السمع والعقل على بطلانها:

أما السمع: (أدلة الكتاب والسنة) فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة مع أنه الواحد الأحد، فلو كانت تستلزم تعدد القدماء لما وصف نفسه بالأوصاف الكثيرة.

أما العقل: فلأن الصفات ليست ذوات بائنة من الموصوف حتى يلزم من ثبوتها التعدد، فعندما تقول: سمع زيد ليس منفصلاً عن ذاته، والله المثل الأعلى، فلا يُقال: اليد واحد، العين اثنين، زيد نفسه ثلاث، لا، والله المثل الأعلى، فالله ﷻ هو الله بذاته وصفاته المتعددة هو واحد.

والموجود يشمل الخالق والمخلوق، لكن تختلف صفة الوجود في الخالق عنه في المخلوق، فوجود الله ﷻ لم يُسبق بفناء ولا يلحقه عدم، ووجود المخلوق سبق بفناء، وجائز أن يلحقه عدم.

الموجود قسمان:

- **واجب الوجود:** هو الله ﷻ، لا يمكن أن يفنى أو يأتي وقت من الزمن يكون مفنياً أبداً.
- **ممکن الوجود:** جميع المخلوقين، يعني يجوز أن يوجد ويجوز أن لا يوجد، فلا يكون موجوداً في زمن ما، وربما يفنى إذا شاء الله ﷻ له ذلك.

الوصف لا يمكن أن يكون موجوداً من غير ذات، بخلاف الذات، الذات تكون قائمة بنفسها، والذات لا بد لها من صفات، وصفات متعددة.

• **مسألة: هل يُسمى الله بالدهر:**

لا يُسمى الله ﷻ بالدهر، لأن الدهر اسم جامد لا يتضمن معنى (صفة) يلحقه بالأسماء الحسنى، فالدهر هو اسم للزمن وليس اسماً لله ﷻ، وقد يُشكل على هذا الكلام قول النبي ﷺ في الحديث القدسي: "قال الله ﷻ: **"يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار"**، فلا يدل على أن الدهر من أسماء الله تعالى، وذلك أن الذين يسبون الدهر إنما يريدون الزمان الذي هو محلّ الحوادث ولا يريدون الله تعالى، والذي قدر هذا الزمن والدهر هو الله ﷻ، فمن حيث الحقيقة الفاعل هو الله ﷻ، فترجع المسبة إلى الله من هذا القبيل، فقول الله ﷻ: أنا الدهر ليس المقصود: أنا أسى بالدهر، ولكن المقصود: الساب يرجع عليّ لأنني أنا الذي قدرته ذلك، وقد بين ذلك بقوله: **"بيدي الأمر أقلب الليل والنهار"** وهما الدهر، ولا يمكن أن يكون المقلب (الله) هو المقلب (الزمن).

القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى وما تتضمنه:

أسماء الله تنقسم إلى قسمين بناءً على الصفة التي يدل عليها الاسم.

القسم الأول: اسم يتضمن وصفاً متعدياً (يصل إلى المخلوق أثره، كالسميع مثلاً، فهو يسمع المخلوقين).

القسم الثاني: اسم يتضمن وصفاً غير متعدٍ (لا يصل إلى المخلوق أثره كالحي).

إذا كان الاسم متعدياً فنقسمه منه ثلاثة أمور:

- ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ ونسبته به، كثبوت اسم الخالق لله تعالى فنُسبته بالخالق.
- ثبوت الصفة التي تضمنها لله ﷻ، اسم الخالق تضمن صفة ثابتة لله تعالى وهي صفة الخلق.
- ثبوت حكمها ومقتضاها، يعني مقتضاها: ما تدل عليه، فخلق الخلق هذا هو أثر لصفة الخلق.

إذا كان الاسم لا يتضمن وصفاً متعدياً نستفيد منه فائدتين:

- ثبوت ذلك الاسم لله ﷻ، كثبوت اسم الحيّ لله تعالى.
- ثبوت الصفة التي تضمنها لله ﷻ، تضمن اسم الحيّ صفة الحياة لله تعالى، وهو وصف غير متعدٍ.

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحدّ عن قطع الطريق بالتوبة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فالله ﷻ ما قال اتركوهم ولا تقيموا عليهم الحدّ، لكن أخذ أهل العلم من هذه الأسماء أنّ الحدّ يسقط عنهم إذا تابوا قبل أن يُقدر عليهم، لأنّ مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم، ورحمهم بإسقاط الحدّ عنهم.

مثال: "السميع" يتضمن إثبات السميع اسمًا لله تعالى، وإثبات السمع صفة له، وإثبات حكم ذلك ومقتضاه،

وهو أنّه ﷻ يسمع السّر والنجوى، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَهُمْ إِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾.

القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة، وبالتضمن، وبالالتزام.

هذه القاعدة لها ارتباط بمباحث أصول الفقه، وهي تفيدك في كيفية استخراج المعاني من الألفاظ، فكلّ لفظٍ يدلّ على معنى أو أكثر، فدلالته على المعنى من خلال اللفظ نفسه أو من خلال أمر خارج عنه، ولفهم هذه القاعدة يجب فهم دلالة: المطابقة والتضمن والالتزام.

دلالة المطابقة: كلّ معنى يدلّ عليه اللفظ بمجموع المعاني كلّها يُسمى مطابقة، أقول لك البيت ما هو؟ تقول لي جدران وسقف وأبواب ونوافذ إلى آخره، أقول لك فهت هذا بدلالة المطابقة، مطابقة اللفظ للمعنى، فإذا فهت من اللفظ المعنى كاملاً فهذه تُسمى دلالة مطابقة.

دلالة التضمن: هي دلالة على جزء من معنى اللفظ وليس كلّه.

إذا قلت لك كلمة البيت، هل يصحّ منك أن تسألني: هل في البيت جدران؟ ما يصحّ، لأنّ لفظ البيت يدلّ على الجدران بالتضمن، فهو يدلّ عليه.

دلالة الالتزام: يعني باللازم، عندما أقول لك لفظ البيت، هل تفهم من ذلك أنّ من ضمن ذلك البناء الذي بنى البيت؟ لا تفهم ذلك، ولكنك تلقائياً تفهم أنّ هناك بناءً قد بنى البيت، فالبناء ليس من البيت لكن لا يمكن أن يوجد بيت من غير بناء، فهما لفظان متلازمان لكن ليس أحدهما جزءاً من الآخر ولا كلّاً.

مثال: "الخالق".

- يدلّ على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة، اللفظ يدلّ على كلّ المعنى وليس جزءاً منه.
- يدلّ على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمن، اللفظ يدلّ على جزء من المعنى لا كلّه.
- يدلّ على صفتي العلم والقدرة بالالتزام (يلزم من كونه خالقاً أن يكون عالماً وقادراً)، لذلك قال تعالى بعد ذكر خلق السماوات والأرض: ﴿لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمًا﴾.

ودلالة الالتزام مُفيدة جداً لطالب العلم إذا تدبر المعنى ووفقه الله تعالى فهماً للتلازم، فإنّه بذلك يحصل من الدليل الواحد على مسائل كثيرة.

قاعدة: الفرق بين اللازم في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس:

اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صحّ أن يكون لازماً فهو حقّ، فإنّ الخطأ يحصل في مسألة اللازم من قبل الفاهم، وذلك لأنّ كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ حقّ، ولازم الحقّ حقّ، فإذا قال الله قولاً وكان لهذا القول لوازم فالله يعلم أنّ هذا اللازم يلزم من كلامه، فيسكت عنه ولا يرّده فهو حقّ ولا شك، وكذلك كلام رسوله ﷺ لأنّه وحى من الله ﷻ.

لكنّ اللازم في كلام النَّاس، ربّما الإنسان يغفل عن لازم قوله، ولا يدري أنّ كلامه الذي ذكره لازمه باطل، فيتكلم الكلام وهو لا يُريد اللازم، لأنّه لا يدري أنّ هذا اللازم يلزم لكلامه، وهو يعلم أنّ هذا اللازم باطلٌ لكنّه لا يريدّه فيغفل عنه، ربّما يلزم من كلامه كفر، هل نكفّره؟ لا، ربّما لم ينتبه أصلاً لهذا اللازم، فمتى نقول يلزمه؟ إذا عرضنا الكلام عليه وقلنا: يلزم من كلامك كذا وكذا:

- فإذا قال: نعم يلزم وأنا ألّتزمه صار لازماً له ونكفّره به.
- أمّا إذا قال: لا، كلامي لا يلزم منه هذا، أو قال: يلزم منه هذا لكنّي لم أنتبه، فهنا لا نقول هذا لازم له، ولا نلزمه به.

اللازم في كلام غير الله ورسوله له ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يُذكر للقائل ويلتزم به، مثل أن يقول من ينفي الصّفات الفعلية لمن يثبتها: يلزم من إثباتك الصّفات الفعلية لله أن يكون من أفعاله ما هو حادث (كان بعد أن لم يكن)، فيقول المثبت: نعم، يلزم هذا وأنا ألّتزم بذلك، فعندئذ نقول: هو يقول بهذا القول، فإنّ الله تعالى لم يزل ولا يزال فعلاً لما يريد ولا نفاذ لأقواله وأفعاله، فأصل كلام الله ليس بحادثٍ لكنّ أحاد الكلام حادث، وحدوث أحاد فعله تعالى لا يستلزم نقصاً في حقّه فإنّه قادر على أن يفعل ما شاء متى شاء وهذا من كماله.

الحالة الثانية: أن يُذكر له لازم كلامه ويمنع التلازم بينه وبين قوله، مثل أن يقول النافي للصفات لمن يثبتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته، فيقول: هذا اللازم باطل، ولا يلزم من كلامي، إذ لا يلزم إثبات الصّفات لله أن تكون مشابهاً لصفات المخلوق، فالله صفاته صفات الكمال وصفات المخلوق صفات نقص، والتشبيه أن تقول: يد كيد، ونزول كتزول، فمجرد الإثبات لا يكون تشبيهاً، فلا يلزم ذلك، لأنّ صفات الخالق مضافة إليه، ففرق بين أن تُقال مطلقة وبين أن تُقال مضافة.

ونرد عليهم: إثباتك لله ذاتاً وللمخلوق ذاتاً يلزم منه التشبيه على حسب زعمك، فكما قلت في الذات قل في بقية الصّفات.

وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر، فإذا التزم يكون لازماً وإذا لم يلتزم لا يكون لازماً.

الحالة الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فلا يقول: التزمت، ولا يقل: لم ألّتزم، فلم نستطع أن نعرض عليه الكلام حتى نعرف رأيه، فحكمه في هذا الحال أن لا يُنسب إلى القائل، لأنّه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله.

القاعدة الخامسة: أسماء الله توقيفية لا مجال للعقل فيها.

التوقيفي: هو الذي يتوقف إثباته أو نفيه على قول الشارع (دليل شرعي من الكتاب أو السنة أو الإجماع)، فلا نسم الله باسم لم يرد في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع، ولا ننفي عن الله ﷻ اسم ورد في الكتاب أو في السنة أو في الإجماع.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾.

القاعدة السادسة: أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين.

فلا يمكنك أن تقول: أسماء الله ﷻ تسعة وتسعون اسماً، أو مائة اسم، أو غير ذلك من الأعداد، فلا يمكنك أن تحصرها بعدد معين، لقوله ﷺ: "أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك" رواه أحمد و ابن حبان و الحاكم وهو صحيح، والشاهد منه قوله ﷺ: "أو استأثرت به في علم الغيب عندك"، وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن لأحدٍ حصره ولا الإحاطة به، وأما قوله ﷺ: "إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنة"، فلا يدلّ على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: إن أسماء الله تسعة وتسعون اسماً، أو يقول: إنّما أسماء الله تسعة وتسعون اسماً، أو غيرها من العبارات التي تدلّ على الحصر عند العرب، ومعنى الحديث: أنّ هذا العدد من شأنه أنّ من أحصاه دخل الجنة، ويكون قوله: "من أحصاها دخل الجنة"، جملة مُكمّلة لما قبلها وليست مستقلة، ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعدتها للصدقة، فلا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدها للصدقة.

والحديث المروي في تعيينها ضعيف لا يصحّ وليس من كلام النبي ﷺ باتفاق أهل الحديث.

واختلف في تعيينها وقد جمع الشيخ ابن العثيمين تسعة وتسعين اسماً اجتهاداً من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ وهي:

الله: قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، ومعناه: المعبود.

الأحد: قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ومعناه: المنفرد بجميع الكمالات، فلا مشارك، فهو المعبود بحق وحده.

الأعلى: قال تعالى: ﴿سَبِّحْ أَسْمَاءَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، ومعناه: من العلو.

الأكرم: قال تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾، ومعناه: المتّصف بغاية الكرم.

الإله: قال تعالى: ﴿فَالِهَكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، ومعناه: المعبود.

الأول والآخر والظاهر والباطن: قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾، الأول: الذي ليس قبله شيء، لأنّه كان ولا شيء موجود سواه، الآخر: الذي ليس بعده شيء، وهو كائن بعد فناء الأشياء كلّها، والظاهر: العالي على كلّ شيء، والباطن: الذي ليس دونه شيء، أي: ليس أحدٌ يُدبّر دونه ولا أحدٌ ينفرد بشيء دونه ولا أحدٌ يخفى عليه، فهو محيط بكلّ شيء علماً وقهراً.

البارئ: قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ﴾، ومعناه: الموجد من العدم.

البرّ: قال تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾، ومعناه: اللطيف بعباده الذي يُحسن إليهم.

البصير: قال تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، ومعناه: الذي يرى كلّ شيء.

التواب: قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾، ومعناه: كثير التوبة على عباده.

الجبار: قال تعالى: ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ﴾، له عدة معانٍ: منها الإصلاح فهو المصلح، ومنها القهّار، ومنها العلي.

الحافظ: قال تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا﴾، ومعناه: الذي يحفظ الأشياء من الهلاك، والمعنى الآخر: المحصي الذي يحصي على العباد أعمالهم.

الحسيب: قال تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾، ومعناه: الكافي، ويأتي بمعنى المحصي أيضاً.

الحفيظ: قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيزٌ﴾، ومعناه: الحافظ، من الحفظ والإحصاء.

الحفيّ: قال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾، ومعناه: البر اللطيف.

الحقّ والمبين: قال تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾، الحقّ: الذي لا شكّ فيه، الخالق الرازق المدبّر والمعبود بحقّ، وضدّه الباطل، والمبين: المظهر المبين.

الحكيم: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ، والحكيم بمعنى: الذي له كمال الحكم، وبمعنى: الموصوف بكمال الحكمة.

الحليم: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ ، معناه: ذو أناة، عكس العجلة.

الحميد: قال تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ ، وهو من الحمد، بمعنى: المحمود: أي الموصوف بصفات الكمال محبةً وتعظيمًا.

الحيّ والقيوم: قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ ، الحيّ: من الحياة، هو واضح، والقيوم: القائم بنفسه والقائم على غيره، فكلّ ما في هذا الوجود قائم على شأنه.

الخبير: قال تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ، ومعناه: العالم ببواطن الأمور.

الخالق: قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ﴾ ، ومعناه: الذي يُوجد من العدم.

الخالق: قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَالِقُ الْعَلِيمُ﴾ ، معناه: الخالق خلقاً بعد خلق.

الرؤوف: قال تعالى: ﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ، بمعنى: الرحيم إلا أنّ الرأفة أشدّ من الرحمة.

الرحمن والرحيم: قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ، الرحمن أوسع من الرحيم، فهو رحمن بكلّ خلقه، ورحيم بالمؤمنين خاصة.

الرزاق: قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ، ومعناه: أنّه كثير الرزق والعطاء.

الرقيب: قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ ، ومعناه: الحافظ الذي لا يغيب عنه شيء.

السلام: قال تعالى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾ ، ومعناه: ذو السلام الذي سلّم من كلّ عيبٍ وبرئ من كلّ آفة.

السميع: قال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ، ومعناه: الذي يُدرك الأصوات.

الشاكِر: قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾ ، ومعناه: الذي يشكر لعباده بمغفرته لهم وإعانتهم.

الشكور: قال تعالى: ﴿إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ ، ومعناه: الشاكر إلا أنّها للمبالغة فتفيد الكثرة.

الشهيد: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ، ومعناه: المطلّع على جميع الأشياء.

الصمد: قال تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ ، ومعناه: السيد الذي يلجأ إليه الخلق.

العالم: قال تعالى: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمِينَ﴾، ومعناه: من العلم، فهو صاحب العلم الكامل.

العزیز: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، من العزّة والرفعة والامتناع، فله عزّة القوة والغلبة والامتناع.

العظیم: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، ومعناه: ذو العظمة والجلال.

العفو: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾، ومعناه: كثير العفو والصفح عن الذنب.

العلیم: قال تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾، بمعنى: العالم إلا أنها أشد مبالغة من العالم.

العلي: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، ومعناه: العالي في ذاته وفي قدره.

الغفار: قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ﴾، كثير المغفرة، والمغفرة: هي ستر الذنوب وعدم فضح أصحابها.

الغفور: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾، بمعنى: الغفار إلا أن الغفار أشد مبالغة.

الغني: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾، ومعناه: لا يحتاج إلى غيره لكماله وكمال ملكه.

الفتاح: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْفَاتِحُ الْعَلِيمُ﴾، ومعناه: الحاكم الذي يحكم بين العباد بالحق، فالفتح بمعنى الحكم

كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾.

القادر: قال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾، ومعناه: قادر على كلّ شيء فلا يعجزه شيء.

القاهر: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، ومعناه: الغلبة والأخذ من فوق، الغالب لعباده المذلل لهم.

القدوس: قال تعالى: ﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ﴾، ومعناه: المنزه المطهر عن كلّ النقائص والعيوب.

القدیر: قال تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوقًا قَدِيرًا﴾، بمعنى: القادر إلا أن القدير أبلغ من القادر فهو تام القدرة.

القريب: قال تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾، ومعناه: قرب العلم والإجابة، أمّا بذاته فهو مستوٍ على عرشه.

القوي: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾، ومعناه: ضد الضعف وهو الذي لا يُغلب.

القهار: قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، بمعنى: القاهر، إلا أن القهار أكثر مبالغة فهو كثير القهر.

الكبير: قال تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، ومعناه: العظيم الذي كلّ شيء دونه.

الكریم: قال تعالى: ﴿مَا عَرَفَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾، ومعناه: كثير الخير والجود والعطاء.

اللطيف: قال تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾، ومعناه: العالم بدقائق الأمور، ويأتي بمعنى الرفيق بعباده.

المؤمن: قال تعالى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ﴾، ومعناه: من التصديق أو من الأمان الذي هو ضد الخوف، فإمّا أن يُقال معناه الذي يُصدّق أنبياءه، أو الذي يُؤمّن خلقه من الظلم.

المتعال: قال تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، ومعناه: المستعلي بقدرته على كلّ شيء.

المتكبر: قال تعالى: ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾، ومعناه: الذي تكبر بربوبيته فلا شيء مثله، وقال قتادة: أي تكبر عن كلّ شيء تعظم وتعالى وترفع.

المتين: قال تعالى: ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾، ومعناه: شدّة القوة.

المجيب: قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾، ومعناه: مجيب لدعاء من دعاه.

المجيد: قال تعالى: ﴿إِنَّهُ حَمِيدٌ مُّجِيدٌ﴾، بمعنى: ماجد وهو كثير الشرف.

المحيط: قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾، ومعناه: الإلمام بالشيء من جميع جوانبه علماً وقدرة ورحمة وقهراً.

المصور: قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾، ومعناه: يخلق الأشياء على صورها التي يشاؤها هو.

المقتدر: قال تعالى: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾، بمعنى: القادر إلا أنّها أشدّ مبالغة في الوصف بالقدرة.

المقيت: قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾، ومعناه: القدير.

الملك: قال تعالى: ﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ﴾، ومعناه: الملك الذي يكون له الأمر والنهي، فيتصرف في خلقه بقوله وفعله.

المليك: قال تعالى: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾، أكثر مبالغة من الملك وأقوى في توكيد الصفة.

المولى: قال تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَىٰ﴾، ومعناه: الناصر والمعين والمحب.

المهيمن: قال تعالى: ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهِيمِنُ﴾، ومعناه: القريب الشاهد على خلقه بأعمالهم.

النصير: قال تعالى: ﴿وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾، ومعناه: الناصر لعباده الذي لا يترك نصرهم.

الواحد: قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، ومعناه: الفرد الذي لا شريك له.

الوارث: قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَلَّوْرَثُونَ﴾، ومعناه: الباقي بعد فناء الخلق.

الواسع: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾، ومعناه: ضد الضيق، فهو يسع خلقه كلهم بالكفاية والإفضال، والجود والتدبير.

الودود: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾، ومعناه: المحبّ والمحبوب الذي يحبّ عباده الصالحين ويحبّونه.

الوكيل: قال تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾، ومعناه: الكافي الحافظ.

الولي: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْوَلِيُّ الْأَمِيدُ﴾، ومعناه: المحبّ الناصر المعين، بنفس معنى المولى.

الوهاب: قال تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾، ومعناه: المعطي عباده ما شاء من العطاء.

من السنّة:

الجميل: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ"، وهو الحسن، ضد القبح.

الجواد: ورد في حديث عند الترمذي وأخرجه أحمد أيضاً وهو ضعيف، قال فيه النبي ﷺ: "يَقُولُ اللَّهُ: أَنَا الْجَوَادُ"، ولا يصحّ حديث يثبت هذا الاسم أبداً.

الحكم: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكْمُ"، أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما، ومعناه الذي يحكم بالعدل.

الحي: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ".

الرّب: قال رسول الله ﷺ: "أَمَّا الرُّكُوعُ فَعِظَمُوا فِيهِ الرَّبَّ" رواه مسلم، ومعناه: السيد المطاع والمالك والمصلح، ربّ الشيء إذا أصلحه، والتربية من ذلك، وهي: إنشاء الشيء مرحلة فمرحلة إلى حدّ التمام.

الرفيق: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ" متفق عليه، ومعناه: كثير الرفق، والرفق: اللين والتسهيل وضده العنف والتشديد.

السُّبُّوح: قال رسول الله ﷺ: "سُبُّوحٌ قُدُوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ"، رواه مسلم، ومعناه: المنزّه عن جميع النقائص والعيوب.

السيد: قال رسول الله ﷺ: "السيد الله تبارك وتعالى" رواه أبو داود.

الشافي: قال رسول الله ﷺ: "اشف أنت الشافي" متفق عليه، الشافي لكلّ آفة وعاهة ومرض.

الطيب: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا" رواه البخاري، ومعناه: المنزه عن النقائص، وهو خلاف الخبيث.

القابض والباسط: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسْعَرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ"، ومعناه: أنه يضيق على من يشاء ويوسع على من يشاء في الرزق.

المقدم والمؤخر: قال رسول الله ﷺ: "أنت المقدم وأنت المؤخر"، و المقدم معناه: الذي يقدم الأشياء ويضعها مواضعها، فمن استحق التقديم قدمه، و المؤخر الذي يؤخر الأشياء ويضعها مواضعها، فمن استحق التأخير أخره.

المحسن: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ رَجَّلَ مُحْسِنٌ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ"، ومعناه: الذي يحسن إلى عباده، يتفضل عليهم بنعمه، لكن هذا الاسم ورد في حديثين ضعيفين.

المعطي: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ مُعْطِيٌّ"، فالعطاء يكون منه.

المتان: قال رسول الله ﷺ: "يَا مَنَانُ" عند أبي داود و عند النسائي وغيرهم، ومعناه: المنعم المعطي.

الوتر: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ وَتَرِيحَ الْوَتْرِ"، أي: الفرد الذي لا شريك له ولا نظير.

هذه هي الأسماء التي أثبتها الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ، وقد تردد في إدخال اسم "الحفي" لأنه إنما ورد مقيداً عن إبراهيم: ﴿إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ وكذلك: "المحسن".

الديان: ثبت في حديث صحيح فنضعه مكان الجواد.

أما اسم الله "الحنان" يعني: ذو الرحمة فهذا لا يصحّ والاستير أي: الساترو وهذا في صحته نظر.

الهادي: أثبته غير واحد من العلماء المحققين.

ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافاً مثل: مالك الملك ذو الجلال والإكرام.

هذه الأسماء من أحصاها دخل الجنة، والإحصاء اختلفوا فيه ولعله ينال هذه الفضيلة التي ذكرت في الحديث من حفظ هذه الأسماء وفهم معانيها وعمل بمقتضاها.

القاعدة السابعة: الإلحاد في أسماء الله تعالى.

الإلحاد في اللغة هو: الميل، ومنه اللحد، وهو: القبر الذي في آخره انحراف، ومنه كذلك: الرَّجُل المُلحد، وهو المائل عن دين الله الحق إلى الباطل.

فالإلحاد في أسماء الله هو الميل بها عما يجب فيها كما عرّفه المؤلف، بمعنى أنه يجب أن تثبت لله اسم "الرحمن"، فإذا نفيت هذا الاسم فقد ملّت به عما يجب شرعاً، والدليل على تحريم الإلحاد في أسماء الله تعالى أن الله تَهَدَّدَ الملحدين بقوله: ﴿وَذُرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. ومن الإلحاد ما يكون شركاً وكفراً بالله ومنه ما يكون ذنباً عظيماً يستحق صاحبه النار، وحكمه إلى الله، إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه.

أنواع الإلحاد:

الأول: أن يُنكر شيئاً منها: كما فعل المشركون عندما أمر النبي ﷺ بكتابة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، قالوا ما ندري ما الرحمن، فأنكروا هذا الاسم من أصله، فإذا أنكر شخص اسماً من أسماء الله الثابتة له في كتابه أو في سنة نبيه ﷺ فيكون قد ألحد في أسماء الله، أو مما دلّت عليه من الصفات والأحكام، كما فعل أهل التعطيل من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والكُلابية، وغيرهم من المتكلمين، فاسم الله "الرحمن" يدلّ على صفة الرحمة، فإذا أنكر شخص هذه الصفة لله فقد ألحد في أسماء الله ﷻ، فإنّ من الإيمان بأسماء الله الإيمان بما تضمّنه الاسم من صفة والأثر الذي يترتب على ذلك.

الثاني: أن يجعلها دالة على صفات تُشابه صفات المخلوقين، فيقولون: صفات الله تشبه صفات المخلوقين، وذلك لأنّ التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدلّ عليه التّصوص، بل هي دالة على بطلانه.

الثالث: أن يُسمي الله تعالى بما لم يُسمّ به نفسه، كتسمية النصارى له: الأب، وتسمية الفلاسفة له: العلة الفاعلة، وهذا نوع إلحاد لأنّ أسماء الله توقيفية.

الرابع: أن يشتق من أسمائه ﷻ أسماء للأصنام، كما كان يفعل أهل الجاهلية، فسمّوا العزّي من "العزیز"، واللاة من "الإله" على أحد القولين، وهذا إلحاد لأنّ أسماء الله تعالى مختصة به.

الفصل الثاني: "قواعد في صفات الله تعالى".

القاعدة الأولى: صفات الله تبارك وتعالى كلّها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

القسم الأول: صفات كمال مطلقاً.

صفة السَّمع صفة كمال لله تعالى، لا يتطرق إليها النقص البتة، فلم تُسبق بنفي، ولا يلحقها ضعف، ولا ذهاب لكمالها، فيسمع الله ﷻ كلَّ شيء، سواء كان الصوت مرتفعاً أو منخفضاً قريباً أم بعيداً. صفة الحياة صفة كمال لم تُسبق بعدمٍ ولا يلحقها فناء، حياة تامة كاملة.

المخلوق يتصف بصفة السَّمع لكن هذه الصفة فيما سبق لم تكن موجودة عنده، ثم بعد ذلك يلحقها ضعف، وربما يلحقها ذهاب، حتى يصير صاحبها أصمّاً، وهي حال وجودها ناقصة، فلا يسمع كلَّ شيء.

أدلة كمال صفات الله تعالى:

السَّمع: (القرآن والسنة): قال الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى (الكامل)، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

العقل: كلّ موجود حقيقة لا بدّ أن تكون له صفة، إمّا صفة كمال وإمّا صفة نقص، والثاني باطل بالنسبة إلى الرّب الكامل المستحق للعبادة، ولهذا أظهر الله تعالى بطلان ألوهية الأصنام باتصافها بالنقص: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾، فدلّ ذلك على أنّ الرّب يجب أن يتصف بصفات الكمال، وقد ثبت بالحسّ والمشاهدة أنّ للمخلوق صفات كمال وهي من الله، فمعطي الكمال أولى به.

الفطرة: فلأنّ النفوس السليمة مجبولة مفضورة على محبة الله وتعظيمه وعبادته، وهل تُحبّ وتُعظّم وتعبّد إلا من علمت أنّه مُتصف بصفات الكمال اللاتقة بربوبيته وألوهيته.

القسم الثاني: صفات نقصٍ مطلقاً:

وإذا كانت الصِّفة نقصاً لا كمال فيها فهي ممتنعة في حقِّ الله تعالى، كالموت، والجهل، والنسيان، والعجز، والعمى، والصمم، ونحوها لقوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾، وقال تعالى: ﴿قَالَ عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾، فنفى عن نفسه الموت لكمال حياته، وكلَّ صفة منفية يُثبت كمال ضدها.

وقد عاقب الله تعالى الواصفين له بالنقص لأنه لا يليق به، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، كناية عن البخل، وقال تعالى: ﴿عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾، فأثبت لنفسه كثرة الكرم والعطاء، فبدل أن يستعمل اليد التي استعملوها استعمل اليدين، ولو كان له أكثر من يدين لاستعمل ذلك، ونزه نفسه عما وصفوه به من النقائص فقال: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾.

القسم الثالث: صفات نقصٍ في حال و صفات كمالٍ في حال.

وإذا كانت الصِّفة كمالاً في حال ونقصاً في حال لم تكن جائزة في حقِّ الله ولا ممتنعة على سبيل الإطلاق، وإنما تُثبت له في حال وتُنفي عنه في حال، فلا تقول: الله تعالى ماكرٌ، ولا تنفي المكر عن الله مطلقاً وتقول: الله لا يمكر، بل لا بد من التفصيل، فتجوز بالحال التي تكون كمالاً وتمتنع في الحال التي تكون نقصاً، وذلك كالكيد والمكر والخداع ونحوها، فهذه الصِّفات تكون كمالاً إذا كانت بمقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها، ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾، فيمكر الله بمن يمكر به، وهنا تكون صفة كمال تدلُّ على كمال القدرة.

مسألة:

لم يذكر الله أنه خان من خانه، لأنَّ الخيانة نقصٌ في جميع الأحوال، فقال تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، فقال: ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾، ولم يقل: فخانهم، لأنَّ الخيانة خدعة في مقام الائتمان، وهي صفة ذمٍّ مطلقاً.

القاعدة الثانية: باب الصّفات أوسع من باب الأسماء.

الصّفات تُؤخذ من أسماء الله ومن أفعاله، وأفعاله كثيرة، فتصفه بالمجيء وبالإتيان وبالنزول وبالاستواء، وغير ذلك من الصّفات التي وردت في أفعاله تبارك وتعالى، ولا نشق من الأفعال أسماء، فلا نقول أنّ من أسمائه الجائي والآتي والآخذ والممسك، لأنّ أسماء الله تعالى توقيفية.

القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى ثبوتية وسلبية.

الثبوتية: ما أثبتته الله ﷻ لنفسه من الصّفات في الكتاب أو في السنّة، كصفة العلم وصفة الحياة وغيرها.

السلبية: هي الصفة المنفية، التي نفاها الله عن نفسه، كصفة الجهل وصفة الموت وغيرها.

أولاً: الصّفات الثبوتية: كمالٌ لا نقص فيها بوجه من الوجوه، وهذه النقطة هي موضع الخلاف بيننا وبين المتكلمين، فإنّهم يقولون: بأنّ الله ﷻ يمكن أن يذكر لنفسه صفة في الكتاب أو في السنّة وهي نقص في حقّه، فيجب أن ننفيها، ويُحرفون دلالة الكتاب والسنّة من أجل أن يتخلصوا من الصّفة التي أثبتّها الله لنفسه بزعمهم أنّها صفة نقصٍ وليست صفة كمالٍ.

نقول لهم: لو لم يُردها الله ﷻ لذكرنا أنّ هذه الصفة لا أريد أن أثبتّها لنفسي بأيّ طريقة من طرق الذكر، كيف وقد وصف الله كتابه بأنّه مبين، محكم، فصل، ظاهر، بين، حجة.

والنبي ﷺ ناصح لنا، وجاء مبيّنًا لشريعة الله ﷻ، وبين لنا حتى الخراءة، فكيف لا يُبين لنا أمرًا عظيمًا كهذا.

طريقة المتكلمين في التخلص من الأدلة الشرعية ومنها أدلة الصّفات:

- **التضعيف:** إذا أمكنهم ذلك، فلذلك يقولون لك: الحديث ضعيف.
- **التحريف:** وهم يسمونه تأويلا، وذلك بحمل الألفاظ على مجازها لا على حقيقتها، فيُحرفون الكلام عن حقيقته، مثل أن يقولوا: في استوى، استولى، اليدان: نعمتان أو القدرة أو ما شابه، وهكذا... فهو غير مبني على دليل صحيح، وإنّما هي أدلة عقلية متوهمة، والتأويل الصحيح: هو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل شرعي صحيح.
- **الرّد:** فيردّون الأحاديث النبوية بحجة أنّها أخبار آحاد لا يؤخذ بها في العقائد.

وغايتهم التخلص من الأدلة الشرعية، وقاعدتهم: العقل مقدم على النقل، فيتخلصون من الأحاديث بحجة أنّها أخبار آحاد لا تقوم بها عقيدة، ويبقى الأحاديث المتواترة والآيات القرآنية، وهذه دالاتها أضعف من دليل العقل، فيُحرفونها بحجة التأويل.

أدلة وجوب إثبات الصفات لله تعالى:

السمع: قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾. والأيمان بالله منه: الأيمان بصفات الله، والأيمان بكتاب الله الذي أنزله على رسوله منه: الأيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله، وكون محمد ﷺ رسوله فالأيمان بكل ما أخبر به عن الله تبارك وتعالى واجب.

العقل: أخبر الله بها عن نفسه وهو أعلم بها من غيره، وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً من غيره، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد، (فإن التردد يحصل حين يأتي الخبر ممن يجوز عليه الجهل أو الكذب أو العي فلا يفصح بما يريد)، وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالى، فإنه أعلم الناس بخبره وأصدقهم خبراً وأنصحهم إرادةً وأفصحهم بياناً.

ثانياً: الصفات السلبية: ما نفاها الله ﷻ عن نفسه، كالموت والنوم والنسيان والجهل والعجز والتعب، كما قال الله ﷻ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾.

وكلها صفات نقص في حقه، مع إثبات كمال ضدها على الوجه الأكمل، فعند قولك: الله لا يموت لكمال حياته، وعند قولك: الله لا يجهل لكمال علمه، فيجب إثبات كمال ضدها ليكون النفي كمالاً.

أما النفي المحض فهذا لا يكون كمالاً إلا إن تضمن ما يدل على الكمال.

- وذلك لأن النفي عدم، و العدم ليس بشيء فضلاً عن أن يكون كمالاً.
- ولأن النفي قد يكون لعدم قابلية المحل له، مثل الشيء الجماد، لا يصح أن تقول أنه ظالم أو عادل لأنه لا يقع منه ظلم ولا عدل، ولا يفعل الشيء بإرادته، فليس هو محلّ لقابلية هذه الصفة.
- وقد يكون للعجز عن القيام به، فيكون نقصاً، كما في قول الشاعر:

قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ *** وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ

فلما كان ذلك لعجزهم لم يكن كمالاً بحقهم.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾، فنفي الموت عنه يتضمن كمال حياته، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾، هل هو غير قادر على الظلم؟ لا، ولكن لكمال عدله، فلا بد من إثبات كمال الضد، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، فنفي العجز عنه يتضمن كمال علمه و قدرته، ولذلك قال بعده: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾، فإن العجز سببه إما الجهل بأسباب الإيجاد أو عدم القدرة على الفعل، ومن هذا المثال يتبين أن الصفة السلبية الواحدة قد تتضمن أكثر من كمال.

القاعدة الرابعة: الصِّفَات الثبوتية صفات مدح وكمالٍ.

الصِّفَات التي أثبتها الله لنفسه في الكتاب والسنة هي صفات كمال، لأنَّ الله ﷻ لا يليق به إلا صفات الكمال، فكلما كثرت وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر، ولهذا كانت الصِّفَات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصِّفَات السَّلبية.

الصِّفَات الثبوتية يأتي الإثبات فيها بطريقة مفصلة، بينما الصِّفَات السَّلبية في الغالب يأتي إثباتها مجملة، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فلا يُفصل في نفي الصِّفَات السَّلبية إلا لحكمة معينة كدفع تهمة.

الأحوال التي ذُكرت فيها الصِّفَات السَّلبية:

الأولى: بيان عموم كماله، نفي مجمل عام، فهو لا يتحدث عن صفة معينة دون صفة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فلا يُماثله أحدٌ لكمالهِ تبارك وتعالى، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾، فلا كفو له.

الثانية: نفي ما ادعاه في حقِّه الكاذبون، وهنا يأتي بنفي مفصلٍ، كما في قوله: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۗ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾، فهنا نفى عن نفسه الولد (وهي صفة سلبية) ردًّا على اليهود والنصارى.

الثالثة: دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعين، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِلْعَيْنِ﴾، ربّما يخطر على بال شخص أمرًا فيه نقصٌ لكمال الله، فكي يُزيل الله ﷻ هذا التوهم يأتي بالنفي المفصل، فهو لا يفعل شيء إلا لحكمة، فنفي عن نفسه الفعل للعب، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾، فنفي عن نفسه التعب والإعياء مع عظم خلق السماوات والأرض، ولكنَّ الله ﷻ لا يتعب لكمال قوته وقدرته، وهذا نفي مفصلٌ، وفيه ردٌّ على اليهود وغيرهم، لذلك أتى بالنفي المفصل.

القاعدة الخامسة: الصِّفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين ذاتية و فعلية.

الذَّاتِيَّة: هي التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها، لم يزل متصفاً بها في الماضي كالعلم مثلاً، ما جاء وقت لم يكن الله فيه عالماً، وكذلك لا يزال في الحال وفي المستقبل أيضاً، فهذه صفة ملازمة للذات، لا تنفك عنها في الماضي وفي الحال وفي المستقبل، وهي تنقسم إلى قسمين:

الصفة المعنوية: هي التي تدلّ على معنى، كالعلم والقدرة والسَّمع والبصر والعزّة والحكمة والعلوّ والعظّمة.
الصِّفات الخيرية: كالوجه واليدين والعينين.

ضابطها: ما كان نظير مسماه أبعاضاً لنا، اسم اليد مثل اسم اليد التي عندنا، وهذه اليد التي عندنا هي أبعاد وأجزاء، هذا التعبير لا يجوز في حقّ الله، لذلك قربنا المعلومة بهذا الضابط، هي أبعاد وأجزاء بالنسبة لنا، وهي موقوفة على الخبر، فلا يُمكن أن تُثبتها وتعرفها إلا بالخبر فقط، بينما المعنوية ربّما يُدركها العقل بالأثار التي يراها أمامه.

الفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السّماء الدّنيا، والمجيء والإتيان، هذه كلّها صفات فعلية، يفعلها الله متى شاء، ويترك فعلها متى شاء. وقد تكون الصِّفة ذاتية فعلية باعتبارين (من جهة ذاتية، ومن جهة أخرى فعلية)، كصفة الكلام، فإنّه باعتبار أصله صفة ذاتية، فإنّ الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام، صفة فعلية، فإنّه يتكلم متى شاء، ويترك الكلام متى شاء.

وكلّ صفةٍ تعلقت بمشيئته تعالى فإنّها تابعة لحكمته، فلا يفعل الشيء عبثاً، وقد تكون الحكمة معلومةً لنا، وقد نعجز عن إدراكها، ولكننا نعلم علم اليقين أنّه ﷻ لا يشاء شيئاً إلا وهو موافق للحكمة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾. وهذا فيه ردٌّ على الأشاعرة الذين يقولون: الله ﷻ يفعل لغير حكمة، قالوا: يفعل لمجرد أنّه أراد.

القاعدة السادسة: التمثيل والتكييف.

التمثيل: تمثيل صفات الله بصفات المخلوقين، وإن كان هناك اشتراك في الاسم واشتراك في أصل المعنى، لكن عند الإضافة عندما تقول: يد الله وتقول: يد المخلوق، يحصل انفصلاً كبيراً وعظيماً بين الصفتين.

قال إسحاق بن راهويه: إنما التشبيه إذا قال يد كيد، أو: مثل يد، وأما إذا قال كما قال تعالى يدٌ وسمعٌ وبصرٌ فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، ذكره الترمذي في سننه عند الحديث رقم (٦٦٢)، ولنعيم بن حماد ولأبي زرعة الرازي وللإمام أحمد كلامٌ مشابهٌ له.

أهل البدع من المتكلمين يقولون: إذا أثبت أصل اليد لله ﷻ وأثبت اليد للمخلوق فقد شبهت الله بخلقه، نقول: هذا باطل، لا يلزم هذا تشبيهاً، فأنت تثبت للنملة يداً وللفيل يداً، فهل يد النملة كيد الفيل؟ فمجرد الإثبات لا يدل على التشبيه أو التمثيل، فالاشتراك في أصل المعنى لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هذه كهذه.

أهل البدع المارقون لأهل السنة قسماً:

- قسم ينفي الصفات تماماً ويقول: إذا أثبتناها فقد شبهنا الله ﷻ بخلقه، آمنوا بأول الآية وكفروا بآخرها.
- قسم أثبتوا لله السمع والبصر وجعلوها مماثلة لسمع وبصر المخلوقين وهم الممثلة، آمنوا بآخر الآية وكفروا بأولها.

وأسعد الناس بكتاب الله هم أهل السنة والجماعة الذين لا يتركون شيئاً من كتاب الله إلا ويؤمنون به، فهم يؤمنون أن الله سميع بصير، وأن سمعه وبصره ليس كسمع المخلوقين وبصرهم.

خوف أهل البدع من المتكلمين من التمثيل جرهم إلى التعطيل (نفي الصفات).

أدلة تحريم التمثيل:

السمع: قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، الكاف في قوله ﴿كَمِثْلِهِ﴾ أشكلت على أهل العلم، فهي ليست للتشبيه، إذ لو كانت للتشبيه كان تقدير الكلام: ليس مثل مثله شيء، فكأنك تثبت لله مثل ولكنتك تنفي أن يكون لهذا المثل مثل، وأصح ما قيل فيها أنها لتأكيد النفي، كأن الله ﷻ كرر الآية وقال: ليس كهو شيء وليس مثله شيء، فتكون تأكيد لنفي المثل عن الله، والجميع حتى المتكلمين متفقون أن الآية جاءت لنفي المثل عن الله ﷻ، لكن أشكل عليهم حرف الكاف.

وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾، لا يمكن أن يكون الخالق مثل المخلوق، وقوله: ﴿هَلْ

تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾، لا يوجد مماثل لله ﷻ، وقوله: ﴿وَلَوْ يَكُنُ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

العقل: فمن وجوه:

الأول: أنه قد علم بالضرورة أنّ بين الخالق والمخلوق تبايناً في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تبايناً في الصّفات، لأنّ صفة كلّ موصوف تليق به، كما هو ظاهرٌ في صفات المخلوقات المتباينة في الذوات، فذات النّملة تختلف عن ذات الفيل، فإذا اختلفت ذات النّملة عن ذات الفيل اختلفت الصّفات كذلك.

الثاني: أن يُقال كيف يكون الرّب الخالق الكامل مشابهاً في صفاته للمخلوق المربوب الناقص المفتقر إلى من يكمله، وهل اعتقاد ذلك إلا تنقصٌ لحقّ الخالق، فإنّ تشبيهه الكامل بالناقص يجعله ناقصاً.

الثالث: أننا نشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية، فإد الإنسان ليست كيد الفيل، أصل المعنى واحد لكن بينهما تباينٌ في الكيفية والصّفات.

التكليف: أن يعتقد المُتَبَت أنّ كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا، من غير أن يقيد بها بمماثل (هذا الضابط يفرق بين التمثيل والتكليف)، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل، نحن نعتقد أنّ لهذه الصّفات كيفية لكنّ الله لم يخبرنا بكيفيتها، فإنّ الشيء الذي لا كيفية له لا وجود له، وهذه الصّفات نحن لاندرکها لأنّ الأشياء تدرك بأمور ثلاثة : **فإمّا أن تراها، وإمّا أن ترى مثيلاً لها وتعلم أنّ هذا مثل هذا، وإمّا أن تُخبر بها،** وهذه الثلاثة منفية عن كيفية صفات الله تبارك وتعالى.

فعند قولك: نُثَبَت الصّفة من غير تكليف، ليس معنى ذلك: أنّ ليس لها كيفية، بل لها كيفية لكننا نجعلها ولا نعلمها، لذلك نُفَوِّضُ كَيفِيَّتِهَا إِلَى اللَّهِ ﷻ.

أدلة تحريم التكليف:

السمع: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾، فلا يمكنهم أن يعلموا عن الله إلا ما أعلمهم الله عن نفسه، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (٣٦)، فلا تتكلم فيما تجهل، فيكون تكليفنا قفوًا لما ليس لنا به علم، وقولاً بما لا يمكننا الإحاطة به.

العقل: فلأنّ الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم: **بكيفية ذاته، أو العلم بنظيره أو الخبر الصادق عنه،** وكلّ هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله ﷻ، فوجب بطلان تكليفها.

وأيّ كيفية تُقدرها لصفات الله تعالى فإنّك ستكون كاذباً فيها، لأنّه لا علم لك بذلك، وحينئذ يجب الكفّ عن التكليف تقديراً بالجنان، أو تقريراً باللسان وتحريراً بالبنان، ولهذا لما سئل الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى؟ أطرق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برأسه حتى علاه الرّحضاء ثم قال: "الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة"، ورؤي عن شيخه ربيعة نفس الكلام.

القاعدة السابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها.

قال الإمام أحمد رحمته الله: "لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث"، وقد توسّع الحافظ أبو بكر بن خزيمة في كتابه التوحيد في ذكر الصفات الثابتة في الكتاب والسنة.

دلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة من ثلاث أوجه:

الأول: التصريح بالصفة، كالعزة: ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، والقوة: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾، والرحمة: ﴿وَرَبُّكَ الْعَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾، والبطش: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾، والوجه: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، واليدان: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾.

الثاني: تضمن الاسم لها، مثل: الغفور يتضمن صفة المغفرة.

الثالث: التصريح بفعلٍ أو وصفٍ دالٍ عليها، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، هذا فعلٌ يدلّ على صفة الاستواء، وكذلك النزول إلى السماء الدنيا: قال رسول الله ﷺ: "يُنزَلُ رَبَّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا .."، والمجيء للفصل بين العباد يوم القيامة: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، والانتقام من المجرمين: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾.

الفصل الثالث: قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى:

الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

يُريد المؤلف من هذه القاعدة التي يذكرها الآن أن يرد على المتكلمين من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والكَلابية وغيرهم من الذين يقررون ما يجوز لله من أسماء وصفات وما لا يجوز بالعقل.

طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات الأسماء والصفات:

- ما ثبت لله تعالى في الكتاب والسنة وجب إثباته.
- ما ورد نفيه فيهما وجب نفيه مع إثبات كمال ضده، (الله لا يظلم لكمال عدله).
- ما لم يرد إثباته ولا نفيه فيهما وجب التوقف في لفظه، وأما معناه فيُفصّل فيه:
 - إن أُريد به حقٌّ يليق بالله تعالى فهو مقبول.
 - إن أُريد به معنى لا يليق بالله ﷻ وجب رده.

وكمثال على الطريقة الأخيرة: فإنّ المتكلمين ينفون الجهة عن الله، لكن أنت كسّي لا تبادر هنا لا بالنفي ولا بالإثبات، أول أمر تبحث في الكتاب والسنة، هل ورد لفظ الجهة مثبتاً أو منفيّاً عن الله ﷻ؟ لن تجد شيئاً من ذلك، نقول لهم: لفظ الجهة في الكتاب والسنة لم يرد مثبتاً ولا منفيّاً، فنحن نتوقف في هذا اللفظ، لكن نقول لكم: ماذا تريدون بلفظ الجهة؟ فإن قال المتكلم: أُريد بالجهة شيءٌ موجودٌ مخلوق، نقول له: نحن معك، الجهة منفية عن الله بهذا المعنى، فهذا المعنى منفيٌّ عن الله، أمّا إن قال: أُريد بلفظ الجهة أنّ الله ﷻ فوق العالم عالٍ على عرشه فأنا أنفي هذه الجهة، نقول: نفيك لهذا المعنى باطل؛ بل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾.

ذكر بعض الصفات الثابتة بالطريقة الأولى:

من ذلك كلّ صفة دلّ عليها اسمٌ من أسماء الله تعالى دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام، ومنه كلّ صفة دلّ عليها فعل من أفعاله، كالاستواء على العرش، ونحو ذلك من أفعاله التي لا تُحصى أنواعها، فضلاً عن أفرادها، ومنه الوجه والعينان واليدان ونحوها، ومنه: الكلام والمشية والإرادة بقسميها الكوني والشرعي.

الإرادة الكونية: كلّ ما أرادته الله تعالى كوناً فهذا واقع لا بد، والإرادة الكونية هذه هي المشية نفسها،

﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾.

الإرادة الشرعية: فهذه هي التي يحبها الله ويرضاها، كإيمان المؤمن، وهي بمعنى المحبة.

فالإرادة الكونية والشرعية تجتمعان في المؤمن، ولكن تفترقان في الكافر، الكافر كُفِرَه أرادَه اللهُ كونا لكنّه لم يردّه شرعًا.

ومنه: الرضا والمحبة والغضب والكرهية ونحوها.

ذكر أمثلة عن بعض الصفات الثابتة بالطريقة الثانية:

ومما ورد نفيه عن الله ﷻ وثبوت كمال ضده: الموت والنوم والسنة والعجز والإعياء والظلم والغفلة عن أعمال العباد، وأن يكون له مثل أو كفو، أو نحو ذلك.

ذكر أمثلة عن بعض الصفات الثابتة بالطريقة الثالثة:

ومما لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ: (الجهة)، فلو سأل سائل: هل نُثبت لله تعالى جهة؟ قلنا له: لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسنة إثباتًا ولا نفيًا، ويُغني عنه ما ثبت فيهما من أنّ الله تعالى في السماء، وأمّا معناه فإمّا أن يُراد به جهة سُفلٍ أو جهة علوّ تحيط بالله، أو جهة علوّ لا تحيط به.

- فالأول باطلٌ: لمنافاته لعلوّ الله تعالى الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع.
- والثاني باطلٌ: لأنّ الله تعالى أعظم من أن يُحيط به شيء من مخلوقاته.
- والثالث حقٌ: لأنّ الله تعالى العليّ فوق خلقه ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

دليل هذه القاعدة السمع والعقل:

السمع: قال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبْرُوكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَذَابُكُمْ تَرْحَمُونَ﴾ الشاهد قوله: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾، وقوله: ﴿فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَذَابُكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ الشاهد قوله: ﴿وَاتَّبِعُوهُ﴾، وقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقوله: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، وهذه أدلة عامة تدلّ على وجوب اتباع الكتاب والسنة في كلّ شيء، ومن ادعى التخصيص فعليه الدليل، وقوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، والردّ إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته، ومن أعظم الأمور أسماء الله تعالى وصفاته.

العقل: إنّ تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حقّ الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل، فوجب الرجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسنة.

القاعدة الثانية:

الواجب في نصوص الصّفات إجراؤها على ظاهرها دون تحريف فلا مجال للرأي فيها.

الدليل الشرعي عندما يأتي إمّا أن يدلّ على معنى واحد أو على أكثر من معنى.

النّص: ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، فإن دلّ على معنى واحد فهو الذي يسى عند الأصوليين بالنّص، مثال ذلك: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾، فلا يُمكن أن تفهم أنّ العدد غير عشرة.

الظّاهر: ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر، قال الله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾، فالذي بيده عقد النّكاح وفكّه هو: الزوج، لكنّه يحتمل معنى آخر وهو أن يكون الولي أيضاً، لكنّه معنى أضعف، فالسياق يدلّ على أنّه الزوج، وهذا المعنى أقوى، فنقول: الظّاهر أنّ المراد منه الزوج.

المؤوّل: فهو المعنى الأضعف إلا أنّه جعل أقوى بالدليل، قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، ظاهر الآية وجوب الوضوء عند كلّ صلاة، لأنّه أمر بالوضوء عند القيام إلى الصلاة، وتحتمل أن يكون المراد من ذلك إذا كنتم محدثين خاصة، هذا احتمال لكنّه احتمال ضعيف، وثبت عن النبي ﷺ أنّه صَلَّى الصلوات الخمس بوضوء واحد، هذا الدليل جعل المعنى الأضعف وهو الأمر بالوضوء خاص بالمحدثين أقوى من عموم الوجوب الذي هو ظاهر الآية.

المحرّف: فهو حمل المعنى على المعنى الأضعف لغير دليل.

الأصل أن تفهم الدليل بناءً على ظاهر اللفظ، دون تحريفٍ، دون أن تصرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر إلا إن وجد عندك دليل، إذا لم يوجد عندك دليل فقد حرّفت، لا سيما نصوص الصّفات حيث لا مجال للرأي فيها فهي أمر غيبي، فعندما نقول إنّ ظاهر قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أن تكون له يدان لا تماثلان أيدي المخلوقين، إن قال لك المبتدع: ظاهر هذه الآية التمثيل، تقول له: هذا باطلٌ، فنصوص الصّفات و أدلة الكتاب و السنّة لا يُمكن أن يكون ظاهرها باطلاً إلا عند العقول الفاسدة، فإذا أضفنا اليدين لله علمنا الفارق بين اليدين اللتين لله تبارك و تعالی و اليدين اللتين للمخلوقين، فحصل الفارق بالإضافة، بل ظاهر الدليل إثبات يد لله حقيقة تليق بجلاله و عظمته، لذلك قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ تقول: أنّ سمعه و بصره كسمع المخلوقين، مستحيل فأول الآية يردّ عليك، فنقول لهم: ظاهر الآية تثبت اليدين لله ﷻ، يقولون لك: لا، اليدان هنا ليس معناهما المعنى الحقيقي، ولكن المراد منهما القدرة أو النّعمة، معنى مجازي، نقول له: هل هذا المعنى المجازي الذي ادعيتّه، هل هو الظّاهر من

الدليل أم هو من تحريفك؟ فيقول هو ليس ظاهر، قل له: ما هو الدليل إذاً على صرفك للمعنى إلى المعنى الذي ذهبت إليه، يقول لك: العقل لا يفهم يدٌ إلا مثل يد المخلوق وهذا يلزم منه التمثيل، إذاً واجب التحريف، ويسميه هو التأويل.

لذلك الآن أنت بكل سهولة عندما يمر معك رجلٌ من الأشاعرة يفسر القرآن ويفسر السنة مباشرة سيُحرّف آيات الصّفات و أحاديث الصّفات إلى معاني هي لوازم للمعنى المراد وليست حقائق، عندما تمرّ به صفة الغضب، يقول لك: إرادة الانتقام، أو الانتقام نفسه، قل له: دعنا من تحريفاتك، الغضب هو الانتقام في لغة العرب؟ لا، هو يقرب هذا، يقول لك: الغضب ليس الانتقام، لكن يلزم من الغضب الانتقام، نحن قلنا لا نتحدث عن اللّازم، نتحدث عن الغضب نفسه، فسيقول لك أنا إذا أثبت الغضب الذي هو ظاهر الآية يلزم من ذلك التمثيل، نقول هذا اللّازم باطل، غضب الله ﷻ يليق به، وغضب المخلوق يليق به وانتهى الأمر، والواجب حمل الآية على ظاهرها، وهذا أنت تسلم به، يقول لك: أنا حرّفته بالدليل، نقول له: عقلك ليس بدليل.

أدلة وجوب حمل الأدلة على ظاهرها:

السمع: قال الله ﷻ: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣٦﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٣٧﴾ بِلسانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٣٨﴾﴾، الشاهد: قوله ﴿بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ واللسان العربي يقتضي حمل اللفظ على ظاهره، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾، وهذا يدلّ على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي، وقد ذمّ الله ﷻ اليهود على تحريفهم، وبين أنّهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان، فقال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا بَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٨﴾﴾.

العقل: فلأنّ المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، فوجب قبوله على ظاهره، وإلا لاختلقت الآراء وتفرقت الأمة.

القاعدة الثالثة:

ظواهر نصوص الصّفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر.

فباعتبار المعنى هي معلومة، وباعتبار الكيفية التي هي علمها مجهولة.

باعتبار المعنى: قال ﷺ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، إثبات صفة الاستواء لله ﷻ على العرش، ظاهر الآية أنّ الله قد علا وارتفع على عرشه، لأنّ ﴿اسْتَوَى﴾ في لغة العرب معناها: علا وارتفع، وبهذا المعنى فسرها أبو العالية الرّياحي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو من أئمة التابعين أخذ عن سبعين من أصحاب النبي ﷺ، فمعنى الاستواء معلوم لنا ونؤمن به، علمناه بمقتضى اللغة العربية وتفسير السلف ﷺ.

باعتبار الكيفية: هذا الأمر مجهول لنا، بحثنا في الكتاب والسنة وفي كلام السلف فلم نجد دليلاً يدلنا على كيفية الصّفة، كيف علا وارتفع؟ لا ندرى، نحن نجهل هذا الأمر ونكل علمه إلى الله ﷻ، نقول: الله أعلم بها، لذلك فوّضنا الكيفية إلى الله ﷻ.

الفرق بين أهل السنة وبين نوع من أنواع الأشاعرة:

الأشاعرة قسمان:

- قسمٌ هم كالمعتزلة في بعض الصّفات، إذا جاءتهم الصّفة حرّفوها ولم يؤمنوا بها.
- قسمٌ إذا جاءتهم الصّفة قالوا: لا نعلم معناها ولا نعلم كيفيتها، وهم المفوضة.

أهل السنة: يؤمنون بالمعنى ويُفوضون الكيفية، **المفوضة:** يُفوضون المعنى والكيفية.

لذلك قال الإمام مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معلوم، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"، أي: السؤال عن كيفية الاستواء، فنحن نفوض كيفية الاستواء إلى الله ﷻ.

أدلة قاعدة أنّ معاني الصّفات معلومة:

السمع: قال ﷺ: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ كتاب كثير البركة أنزله الله ﷻ ليتأملوا في آياته، فهل ينزل الله لنا قرآناً نتدبر في آياته وهو غير مفهوم؟ لا يمكن، وقال ﷺ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، فيفهم على مقتضى اللغة العربية، ومعاني هذه الصّفات في اللغة العربية واضحة معلومة، وقال ﷺ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾، وبيان النبي ﷺ القرآن للناس شاملٌ للفظه وبيان معناه.

العقل: فلأنّ من المحال أن ينزل الله ﷻ كتاباً، أو يتكلم رسوله ﷺ بكلامٍ، وهذا الكتاب وهذا الكلام هداية للخلق ويبقى في أعظم الأمور وأشدّها ضرورة مجهول المعنى، فإنّ ذلك من السّفه الذي تاباه حكمة الله.

أدلة قاعدة أن كيفية الصفات مجهولة:

يدلّ على ذلك السمع والعقل وقد سبقت في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

بطلان مذهب المفوضة:

وهم القسم الثاني من قسبي الأشاعرة، أتباع أبي الحسن الأشعري رحمته الله، فإنه بدايةً كان معتزلياً ينفي الصفات كلّها، ثم لما تعلم ودرس انتقل إلى مذهب جديد اخترعه فسُي باسمه، لكنّ في مذهبه الجديد لم يترك الأصل الذي تربى عليه، وهو تقديم العقل على النقل، والحكم على أسماء الله وصفاته بالعقل، ثم بعد ذلك في النهاية علم بطلان ما كان عليه رحمته الله وغفر له، وقرر عقيدة أهل السنة والجماعة في أكثر من كتاب منها: "رسالة إلى أهل الثغر"، ومنها أيضاً: "مقالات الإسلاميين"، وكذلك: "الإبانة"، لكن مع هذا بقي أصحابه على العقيدة القديمة، العقيدة الأشعرية، وانتشرت بعد ذلك، ومن أهم أسباب انتشارها:

- تبني الحكام لها.
- نشاط بعض أتباعه كالباقلاني.
- فساد الكثير من الناس وانحرافهم عن الحقّ، وضعف التقوى في قلوبهم واتباعهم للهوى.

الفرق بين المحرّف والمفوض:

المفوض: لا يثبت المعنى ولا الكيفية، ويقول: نحن نجهل المعنى والكيف والله يعلمه.

المحرّف: يثبت معنى لكنّه مُحرّف، اخترعه من عقله.

والأشاعرة ينسبون منهج التفويض إلى السلف الصالح، لذلك يقولون: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم، ويستدلون بنسبة التفويض إلى السلف بقول كثير من السلف في الصفات: "أمروها كما جاءت بغير معنى ولا كيف"، والرّد عليهم من وجهين

- جاء في كلام السلف التقييد عندما قالوا: بغير معنى يوافق المعنى الذي قالت به الجهمية، فلا يثبتون المعنى الذي أثبتته الجهمية ولكن يثبتون المعنى الحقيقي الذي أراده الله تعالى، فتنبه.
- جاء تفسير الصفات عن كثير من السلف رحمته الله، كتفسير أبي العالية الرياحي رحمته الله للاستواء أنّه بمعنى: "العلوّ والارتفاع"، وتفسير الإمام مالك رحمته الله للاستواء بقوله: "الاستواء معلوم".

قال ابن تيمية رحمته الله: "... فتبين أنّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنّهم متبعون للسنة والسلف، من شرّ أقوال أهل البدع والإلحاد".

القاعدة الرابعة: ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني.

الظاهر: أول فهم يتبادر إلى الذهن ويسبق إليه، وإن احتمل معنى آخر فلا يكون ظاهراً، وهو يختلف بحسب سياق الجملة وما يُضاف إليه الكلام وتركيب الجملة، فهذه قرائن تدلّك على الظاهر من اللفظ.

أمثلة:

السياق: لفظ (القرية) يُراد به القوم تارة، ومساكن القوم تارةً أخرى، فتفهم ظاهر المعنى المراد من سياق الجملة، قال ﷺ: ﴿وَأَنَّ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ فظاهر معنى القرية: قومها، وقال ﷺ: ﴿قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوهَا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ فظاهر معنى القرية: مساكن القوم.

الإضافة: تقول في المثال: صنعت هذا بيديّ، فلا تكون اليد كاليد في قوله ﷺ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ لأنّ اليد في المثال أُضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبة له، وفي الآية أُضيفت إلى الخالق فتكون لائقة به، فلا أحد سليم الفطرة صريح العقل يعتقد أن يد الخالق كيد المخلوق أو بالعكس، فتحدد المعنى بالإضافة.

التركيب: تقول: ما عندك إلا زيد، و: ما زيد إلا عندك، اختلف التركيب فتغير المعنى ففي الأولى: تنفي وجود أي أحد عنده إلا زيد فقط، وفي الثانية: تثبت وجود زيد عنده ولا تنفي وجود غيره.

فإذا تقرر هذا فظاهر نصوص الصّفات ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني حسب القرائن (التركيب، والإضافة، والسياق)، وقد انقسم الناس في المعنى الظاهر في نصوص الصّفات إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول (السلف): من جعلوا الظاهر المتبادر منها معنى حقاً يليق بالله ﷻ وأبقوا دلالتها على ذلك، وهؤلاء هم السلف الذين اجتمعوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، والذين لا يصدق لقب أهل السنّة والجماعة إلا عليهم، وقد أجمع السلف على الإقرار بظواهر النصوص والإيمان بالصّفات التي دلّت عليها، كما نقله ابن عبد البر رحمه الله.

وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دلّ عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته، كما يعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يُقال إنّ الحقّ إمّا أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله غيرهم، والثاني باطلٌ في قول غير السلف لأنّه يلزم منه أن يكون السلف من الصّحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحاً أو ظاهراً، ولم يتكلموا مرّة واحدة لا تصريحاً ولا ظاهراً بالحقّ الذي يجب اعتقاده، وهذا يستلزم أن يكونوا: إمّا جاهلين بالحق، وإمّا عالمين به كاتمين له، وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدلّ على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحقّ فيما قاله السلف دون غيرهم.

القسم الثاني (المشبهة): من جعلوا الظاهر المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو التشبيه وأبقوا دلالتها على ذلك وهؤلاء هم المشبهة، فهم يجعلون ظواهر النصوص كفرة، فيقولون ظواهر النصوص تدلّ على تشبيه صفات الله بصفات خلقه، وهذا الأصل قد توافق فيه المشبهة والمعطلة، إلا أنّ المشبهة التزموا بهذا الظاهر وقالوا بالتشبيه، والمعطلة قالوا: هذا الظاهر باطل ويجب تأويله (تحريفه)، وأهل السنة قالوا: الظاهر لا يمكن أن يكون باطلاً (كفرة)، ولكن المشكلة في أفهامهم السقيمة.

بطلان مذهب المشبهة والرد عليهم:

الأول: أنه جناية على النصوص وتعطيل لها عن المراد بها، فكيف يكون المراد بها التشبيه وقد قال

الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

الثاني: أنّ العقل دلّ على مباينة (مفارقة) الخالق للمخلوق في الذات والصفات، فالخالق ﷻ له ذات وصفات تليق بكماله، والمخلوق له ذات وصفات تليق بنقصه، فكيف يُحكم بدلالة النصوص على التشابه بينهما.

الثالث: أنّ هذا المفهوم الذي فهمه المشبه من النصوص مخالف لما فهمه السلف منها فيكون

باطلاً، مع أنّ السلف ﷻ أغزر وأعمق علماً ممن بعدهم، وأفهم لخطاب الله تعالى و المراد رسول الله ﷺ.

فإن قال المشبه: أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثلما للمخلوق من ذلك، والله ﷻ لم يخاطبنا إلا بما نعرفه ونعقله، فجوابه من ثلاثة أوجه:

الأول: أنّ الذي خاطبنا بأدلة الصفات هو الذي قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وعندما تريد

أن تفهم كلام المخاطب يجب أن تأخذ بكلّ كلامه، لا تأخذ بجزئية وتترك جزئية أخرى، فكلامه كلّه حقّ، ليس فيه شيء من الباطل، ولا يُعارض بعضه بعضاً، ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾، أو يجعلوا له أنداداً، فقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

الثاني: أن يُقال له: ألسنت تعقل لله ذاتاً لا تُشبهه الدّوات؟ فيقول: بلى، فيُقال له: فلتعقل له

صفات لا تُشبه الصفات، فكما تقول في الدّات قل في الصفات.

الثالث: أن يُقال: ألسنت تُشاهد في المخلوقات ما يتفق في الأسماء ويختلف في الحقيقة والكيفية؟

(كيد التّملة ويد الفيل) فيقول: بلى، فيُقال له: إذا عقلت التباين بين المخلوقات، فلماذا لا تعقله بين الخالق والمخلوق، مع أنّ التباين بين الخالق والمخلوق أظهر وأعظم، بل التماثل مستحيل بين الخالق والمخلوق، كما سبق في القاعدة السادسة من قواعد الصفات.

القسم الثالث (المعطلة): من جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنى باطلاً لا يليق بالله، وهو

التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلّت عليه من المعنى اللائق بالله، وهم أهل التعطيل:

- **الجهمية:** تعطيلهم عامٌ في الأسماء والصفات، (لا يُثبتون اسماً ولا يثبتون صفة لله).
- **المعتزلة:** تعطيلهم خاص فيهما.
- **الأشاعرة وغيرهم:** تعطيلهم في أحدهما.

فهؤلاء صرفوا (ونحن نقول: حرّفوا، لأنهم صرفوها من غير دليل) التّصوص عن ظاهرها إلى معاني عينوها بعقولهم (قدّموا العقل على النّقل)، واضطربوا في تعيينها اضطراباً كثيراً، وسّموا ذلك تأويلاً.

بطلان مذهب المعطلة والرد عليهم من وجوه:

الأول: أنّه جناية على التّصوص، حيث جعلوها دالّةً على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له (وهو التشبيه)، لذلك أرادوا أن يفروا من التشبيه فوقعوا في التعطيل.

الثاني: أنّه صرفٌ لكلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره لغير دليل، والله ﷻ خاطب النّاس بلسانٍ عربيّ مبين ليعقلوا الكلام ويفهموه على ما يقتضيه هذا اللسان العربيّ، والنبى ﷺ خاطبهم بأفصح لسان البشر، فوجب حمل كلام الله ورسوله ﷺ على ظاهره المفهوم بذلك اللسان العربيّ، غير أنّه يجب أن يُصان عن التكيف والتمثيل في حقّ الله ﷻ.

الثالث: أنّ صرف كلام الله ورسوله عن ظاهره إلى معنى يُخالفه قولٌ على الله بلا علم، فالصارف لكلام الله ﷻ ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه قد قفا ما لا علم له به، وقال على الله ما لا يعلم من وجهين:

الأول: أنّه زعم أنّه ليس المراد بكلام الله ﷻ ورسوله ﷺ كذا، مع أنّه ظاهر الكلام.

الثاني: أنّه زعم أنّ المراد به معنى آخر لا يدلّ عليه ظاهر الكلام، وإذا كان من المعلوم أن تعيين أحد المعنيين المتساويين في الاحتمال قولٌ بلا علم (كما في قول الله ﷻ: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فالقرء يُطلق في لغة العرب على الحيض وعلى الطّهر، فلا تُرجح أحد المعنيين على الآخر لعدم وجود راجح ومرجوح)، فما ظنّك بتعيين المعنى المرجوح المخالف لظاهر الكلام في نصوص الصفات.

مثال ذلك: قوله ﷻ لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ ^ط الله ﷻ كرم آدم وخلقته بيديه، فلو كان المقصود باليدين هنا القوة أو النّعمة لاعترض إبليس وقال: أنا أيضاً خلقتني بقوتك، لكن معنى اليدين هنا: اليدان الحقيقيتان، وهذه أوضح آية في وصف الله ﷻ باليدين، فإذا صرف الكلام عن ظاهره وقال: لم يرد باليدين اليدين الحقيقيتين، وإنّما أراد القوّة أو النّعمة أو غير ذلك، قلنا له: ما دليلك على ما نفيت؟ وما دليلك على ما أثبتت من معنى مُحرّف (القوّة أو النّعمة)؟ فإن أتى بدليل وأتى له ذلك.

الرابع: أنّ صرف نصوص الصّفات عن ظاهرها مخالفٌ لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها، فيكون باطلاً لأنّ الحقّ لا يُمكن أن يخرج عن هؤلاء.

الخامس: أن يُقال للمعطل: هل أنت أعلم بالله من نفسه؟ فيقول: لا، ثم يُقال له: هل ما أخبر الله به عن نفسه صدق وحق؟ فيقول: نعم، ثم يُقال له: هل تعلم كلاماً أفصح وأبين من كلام الله ﷻ؟ فيقول: لا، ثم يُقال له: هل تظنّ أنّ الله ﷻ أراد أن يُعَيّ الحقّ على الخلق في هذه النصوص ليستخرجوه بعقولهم؟ فيقول: لا، وهذا ما يُقال له باعتبار ما جاء في القرآن.

أمّا باعتبار ما جاء في السنّة فيُقال له: هل أنت أعلم بالله من رسوله ﷺ؟ فيقول: لا، ثم يُقال له: هل ما أخبر به رسول الله ﷺ عن الله صدق وحق؟ فيقول: نعم، ثم يُقال له: هل تعلم أنّ أحداً من النّاس أفصح كلاماً وأبين من رسول الله ﷺ؟ فيقول: لا، ثم يُقال له: هل تعلم أنّ أحداً من النّاس أنصح لعباد الله من رسول الله ﷺ؟ فيقول: لا، فيُقال له: إذا كنت تُقرّ بذلك؛ فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشجاعة في إثبات ما أثبتته الله ﷻ لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ على حقيقته وظاهره اللائق بالله؟ وكيف يكون عندك الإقدام والشجاعة في نفي حقيقته وصرفه إلى معنى يُخالف ظاهره بغير علم.

السادس: أنّه يلزم عليه لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدلّ على بطلان الملزوم، فمن هذه اللوازم:

أولاً: أنّ أهل التعطيل لم يصرفوا نصوص الصّفات عن ظاهرها إلّا حيث اعتقدوا أنّه مستلزم أو موهم لتشبيهه الله ﷻ بخلقه، وتشبيهه الله ﷻ بخلقه كفرٌ لأنّه تكذيب لقوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ومن المعلوم أنّ من أبطل الباطل أن يُجعل ظاهر كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ تشبيهاً أو كفراً أو موهماً لذلك.

ثانياً: أنّ كتاب الله ﷻ الذي أنزله تبياناً لكلّ شيء لم يبين الله ﷻ فيه ما يجب على العباد اعتقاده في أسمائه وصفاته، وإنّما جعل ذلك مُوكلاً إلى عقولهم، يُثبتون لله ما يشاؤون ويُنكرون ما لا يريدون، وهذا ظاهر البطلان، وهذا لازم كلامهم.

ثالثاً: أنّ النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها كانوا قاصرين أو مقصّرين في معرفة وتبيين ما يجب لله ﷻ من الصّفات أو يمتنع عليه أو يجوز، إذ لم يردّ عنهم حرفٌ واحدٌ فيما ذهب إليه أهل التعطيل في صفات الله ﷻ وسمّوه تأويلاً، وحينئذٍ إمّا أن يكون النبي ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك، أو مقصّرين لعدم بيانهم للأمة، وكلا الأمرين باطلٌ.

رابعاً: أنّ كلام الله ورسوله ليس مرجعاً للنّاس لما يعتقدونه برّهيم، وإنّما المرجع تلك العقول المضطربة المتناقضة وما خالفها، فسبيله تكذيبٌ إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً، أو التحريف الذي يسمّونه تأويلاً إن لم يتمكنوا من تكذيبه، (وضعوا قاعدة أنّ خبر الأحاد لا يُؤخذ به في العقيدة سواء احتفت به القرائن أو لا، وما بقي لهم إلّا نصوص القرآن والمتواتر من السنّة فسَلَطوا عليها سيف التحريف الذي يسمّونه تأويلاً لأنّها ظنية الدلالة عندهم والعقل قطعي الدلالة، فقدموا العقل على النّقل، لكن عقولهم أنفسهم مختلفة).

خامساً: أنه يلزم منه جواز نفي ما أثبتته الله ورسوله، فيقال في قوله ﷺ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أنه لا يجيء، لأنَّ إسناده المجيء إلى الله مجازٌ عندهم، وهذا الذي سمّاه ابن القيم: "طاغوت المجاز"، والمجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وُضع له، لذلك يقولون: أدلة الصّفات كلّها مجاز، وأظهر علامات المجاز عند القائلين به صحّة نفيه، هذه قاعدة مهمة، وهي من أعظم ما ردّ به القائلين بنفي المجاز، وأنه لا مجاز في القرآن، المجاز يجوز نفيه بالاتفاق، أنت تقول عن الرجل الشجاع أسد، يقول لك الآخر: لا هو ليس أسد بل هو رجلٌ شجاع، فأنت نفيت، ولا يُوجد في القرآن شيء يجوز نفيه، ونفي ما أثبتته الله ورسوله من أبطل الباطل، ولا يمكن الانفكاك عنه إلى تأويله، لأنّه ليس في السياق ما يدلّ عليه، فلا نقول: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ وجاء أمر ربك.

أقسام المعطلة: هم أقسام وإن كان أصلهم واحد، الذي هو تقديم العقل على النقل.

المعتزلة: وهم أصحاب واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وهم يُثبتون الأسماء وينفون الصّفات، بعض أهل العلم كقرهم كالشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ.

الجهمية: وهم أتباع الجعد بن درهم والجهم بن صفوان، وهم ينفون الأسماء وينفون الصّفات، قال لهم أهل العلم: أنتم لا تُثبتون إلهاً، أنتم تثبتون عدماً، لأنّ الشيء المعدوم هو الذي لا اسم له ولا صفة، لذلك كقرهم جمع كبير جداً من أهل العلم.

تنبيه مهم: بعض أهل العلم أحياناً يُطلق كلمة الجهمية على معنى عام (فيدخل فيه جميع المتكلمين الذين يُقدّمون العقل على النقل، وينفون الصّفات إمّا نفيّاً جزئياً أو نفيّاً كلياً)، فيُطلق هذا الاسم على الجهمية وعلى المعتزلة وعلى الأشاعرة وعلى الكلابية وعلى الماتريدية وغيرهم، كلّ هؤلاء يدخلون في لفظ الجهمية، وتارةً يُطلقون لفظ الجهمية ويريدون به من نفي الأسماء والصّفات خاصة.

الأشعرية: وهم أتباع أبي الحسن الأشعري، يُثبتون سبع صفات منها: الحياة والعلم والسّمع والبصر إلى آخره.

الماتريدية: وهم أتباع أبي منصور الماتريدي، يُثبتون ثمان صفاتٍ، يزيدون على الأشاعرة صفة التكوين، والبعض قال: هم يختلفون عن الأشاعرة في اثني عشرة مسألة من المسائل فقط.

هؤلاء الأشاعرة والماتريدية أثبتوا ما أثبتوه بحجّة أنّ العقل يدلّ عليه، ونفوا ما نفوه بحجّة أنّ العقل ينفيه، أو لا يدلّ عليه، فنقول لهم: نفيكم لما نفيتموه بحجّة أنّ العقل لا يدلّ عليه، يُمكن إثباته بالطريق العقلي الذي أثبتتم به ما أثبتموه، كما هو ثابت بالدليل السمعي.

مثال ذلك: أنّهم أثبتوا صفة الإرادة، ونفوا صفة الرّحمة، قالوا: صفة الإرادة العقل يثبتها، وصفة الرّحمة العقل ينفيها، فنفوها بحجّة: أنّها تستلزم لين الرّاحم، ورقته للمرحوم، وهذا محال في حقّ الله ﷻ، وأولوا الأدلة السمعية المثبتة للرّحمة إلى الفعل، أو إرادة الفعل، ففسروا الرّحيم بالمنعم، أو مرید الإنعام، ونقول لهم: الرّحمة ثابتة لله ﷻ بالأدلة السمعية، وأدلتها أكثر عدداً وتنوعاً من أدلة الإرادة:

- فوردت بالاسم: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾.
- ووردت بالصفة: ﴿وَرَبُّكَ الْعَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾.
- ووردت بالفعل: ﴿وَيَرْحُومَن يَشَاءُ﴾.

ويمكن إثباتها بالعقل، فإنَّ النِّعم التي تترى على العباد من كلِّ وجهٍ والنِّقم التي تُدفع عنهم في كلِّ حين، دالَّةٌ على ثبوت الرِّحمة لله ﷻ، ودلالتهما على ذلك أبين وأجلى من دلالة التخصيص على الإرادة، لظهور آثار الرِّحمة للخاصة والعامة، وأمَّا نفياً بحجة أنَّها تستلزم اللين والرِّقة. فجوابه: أنَّ هذه الحجة لو كانت مستقيمة لأمكن نفي الإرادة بمثلها، فيُقال: الإرادة ميل المريد إلى ما يرجو به حصول منفعة أو دفع مضرة، وهذا يستلزم الحاجة، والله ﷻ مُنزه عن ذلك، فإنَّ أُجيب: بأنَّ هذه إرادة المخلوق، أمكن الجواب بمثله في الرِّحمة: بأنَّ الرحمة المستلزمة للنقص هي رحمة المخلوق، وبهذا تبين بطلان مذهب أهل التعطيل، سواء كان تعطيلاً عامّاً كالجهمية أو خاصّاً كالأشاعرة والماتريدية، وبه عُلِم أنَّ طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجوا به لمذهبيهم، لا تندفع به ما أورده عليهم المعتزلة والجهمية من شبه، وذلك من وجهين:

الأول: أنَّه طريق مُبتدع لم يكن عليه النبي ﷺ ولا سلف الأمة وأئمتها، والبدعة لا تُدفع بالبدعة، وإنَّما تُدفع بالسنة.

الثاني: أنَّ المعتزلة والجهمية يُمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة، فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصِّفات بما زعمتموه دليلاً عقلياً، وأولتم دليلاً سمعي، فلماذا تُحرِّمون علينا نفي ما نفيناها بما نراه دليلاً عقلياً، ونؤول دليلاً سمعي، فلنا عقول كما أن لكم عقولاً، وليس لكم حجّة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى، وهذا إلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية، ولا مدفع لذلك، ولا محيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يَطْرِدون في هذا الباب، فلا ينفون في موضع ويُثبتون في موضع.

تنبيه: كلُّ مُعطلٍ مُمثل، وكلُّ مُمثلٍ مُعطل:

أمَّا تعطيل المُعطل فظاهر، وأمَّا تمثيله: فلأنَّه إنَّما عطلَّ لاعتقاده أنَّ إثبات الصِّفات يستلزم التشبيه، فمُثلُّ أولاً، وعطلَّ ثانياً، كما أنَّه بتعطيله مُثِّله بالناقص.

وأمَّا تمثيل المُمثل فواضح، وأمَّا تعطيله فمن ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّه عطلَّ نفس النَّص الذي أُثبتت به الصِّفة، حيث جعله دالاً على التمثيل، مع أنَّه لا دلالة فيه، وإنَّما يدلُّ على صفة تليق بالله ﷻ.

الثاني: أنَّه عطلَّ كلَّ نصٍّ يدلُّ على نفي مماثلة الله لخلقه، مثل قول الله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

الثالث: أنَّه عطلَّ الله ﷻ عن كماله الواجب، حيث مثله بالمخلوق الناقص.

الفصل الرابع: شبهات والجواب عنها

اعلم أنه لما قرّر أهل السنّة والجماعة نفي التأويل في باب صفات الله ﷻ وحملوا أدلتها على ظاهرها، أورد عليهم بعض أهل التأويل شبهةً، فادعى أنّ أهل السنّة صرفوها الأدلة عن ظاهرها، ليُلزم أهل السنّة بالموافقة على التأويل، وقال: كيف تُنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه؟ ونحن نُجيب بعون الله ﷻ عن هذه الشبهة بجوابين: مجمل ومفصل.

أما المُجمل: وهو ينطبق على كلّ ما ذكره في هذا الباب، وهو من جزأين:

الأول: أننا لا نُسلم أنّ تفسير السلف لها صرفٌ عن ظاهرها، فإنّ ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعنى، وهو يختلف بحسب السّياق، والإضافة، والتركيب، كما تقدم بيانه.

الثاني: أننا لو سلّمنا أنّ تفسير السلف صرفٌ لها عن ظاهرها، فتأويلهم يختلف عن تأويلكم، فإنّ للسلف على تأويلهم دليل من الكتاب والسنّة، إمّا متصلاً (في نفس الآية أو الحديث)، وإمّا منفصلاً (آية أخرى أو حديث آخر غير المتنازع فيه)، وليس لمجرد شبهات يزعمها الصّارف براهين وقطعيات يتوصل بها إلى نفي ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، فتأويل السلف إن سلّمنا حقّاً وتأويلكم باطل.

وأما المفصل: فعلى كلّ نصٍّ ادّعي أنّ السلف صرفوه عن ظاهره: فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية أنّه قال: "إنّ أحمد لم يتأول إلا في ثلاثة أشياء (أحاديث): "الحجر الأسود يمين الله في الأرض"، و: "قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرّحمن"، و: "إنّي أجد نفس الرّحمن من قبيل اليمن"، نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى وَقَالَ: "هذه حكاية مكذوبة على أحمد".

فإذا كانت كذباً على الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فَقَدْ انْتَهَى الْمَوْضُوعُ مِنْ أَصْلِهِ، فَمَا يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ نَهَائِيًّا.

المثال الأول: حديث: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض"، والجواب عنه:

أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي ﷺ، وعلى هذا فلا حاجة للخوض في معناه، وعلى التسليم بالصحة: فمن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه، فإنه قال: يمين الله في الأرض، ولم يُطلق فيقول يمين الله، وحُكْمُ اللفظ المُقيد يُخالف حُكْمَ المُطلق، ثم بقية الحديث: "فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه"، تمثيلٌ لهذا بهذا، مما يدل على أن هذا يختلف عن هذا، وهذا صريحٌ في أن المُصافح لم يُصافح يمين الله أصلاً، ولكن شُبّه بمن يُصافح الله، فأول الحديث وآخره يُبين أن الحجر ليس من الصفات.

المثال الثاني: حديث: "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن" رواه مسلم، والجواب عنه:

هذا الحديث صحيح لا إشكال فيه، وقد أخذ السلف بظاهر الحديث، وقالوا: نُثبت لله أصابع حقيقة، ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين منها أن تكون مماسة لها، حتى يُقال: إن الحديث مُوهِمٌ للحلول فيجب صرفه عن ظاهره (الحلول: أن الله يحلّ في خلقه)، فنحن نقول لهم: الظاهر الذي فهمتموه (الحلول) ظاهرٌ باطل، لا يلزم وليس بظاهر، وهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمسّ السماء ولا الأرض، فالحديث على حقيقته، ولا يلزم من ظاهره معنى باطلاً حتى نظطر إلى تأويله.

المثال الثالث: حديث: "إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمن"، والجواب عنه:

قال أهل التعطيل: ظاهر الحديث يلزم منه إثبات نفسٍ لله ﷻ يأتي من جهة واحدة (اليمن).

قلنا لهم: الحديث ضعيف منكر بهذا اللفظ لتفرد شيب بهذه الزيادة، فإن أصل الحديث: "الإيمان يمان، والحكمة يمانية" متفق عليه، وإذا كان الحديث ضعيفاً فلسنا بحاجة إلى أن نُثبت الصفة التي ذكرتموها، ولا أن نتأول الخبر، ولو سلّمنا بأن الحديث صحيح فإنه على ظاهره، فالتنفس اسمٌ مصدرٌ نفسٌ يُنفس تنفيساً، مثل: فرجٌ يُفرج تفرجاً وفرجاً، هكذا قال أهل اللغة، فيكون معنى الحديث: أن تنفيس الله ﷻ عن المؤمنين يكون من أهل اليمن، فهذه ليست صفة لله ﷻ، والحديث على ظاهره.

المثال الرابع: قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾.

قال أهل التعطيل: إنكم حرّفتُم النَّصَّ لأنَّ ظاهر قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ أنه كان في الأرض نازلاً ثم صعد إلى السماء مُرتفعاً، فنقول لهم: لا نقول بهذا، قال أهل التعطيل: إذا أولتم النَّصَّ فلذلك لا تعيبوا علينا التأويل، ونحن نجيبهم بأننا إن أولنا النَّصَّ فتأويلنا لدليل شرعي صحيح، لأنه قد ثبت بالأدلة بأن الله علوه علو ذاتٍ (فلا يمكن أن يكون في وقت من الأوقات أسفل خلقه)، قالوا: يلزم من الآية أنه لم يكن عالٍ على السماء قبل ذلك، قلنا لهم: هذا الكلام باطلٌ، ولا يلزم من ذلك أن يكون قبل ذلك غير عالٍ ولا مرتفع، بل هو علوُّ وارتفاعٌ أخرج مع علوه وارتفاعه ﷻ، فنحن نُثبت المعنى وننفي اللازم الذي زعمتموه.

ولأهل السّنة والجماعة في تفسير هذه الآية قولين:

- معنى الاستواء العلوّ والارتفاع: وهذا الذي رجحه ابن جرير وهو قول أكثر مفسري السلف، تمسكًا بظاهر اللفظ وتفويضًا لكيفية هذا العلوّ والارتفاع.
- معنى الاستواء القصد والإقبال: أي: عمد إلى خلق السماء، وإلى هذا ذهب ابن كثير في تفسير آية البقرة، والبيهقي في تفسير آية فصلت.

فاختلفت طريقة أهل البصرة عن طريقة أهل الكوفة عند دخول حرف "إلى" على فعل "استوى"، فبعضهم يُعطي حرف: "إلى" معنى حرف آخر يتناسب مع الفعل "استوى"، والبعض الآخر يُعطي الفعل "استوى" معنى فعل آخر يتناسب مع الحرف "إلى"، ويُسمّون هذا تضمينًا، فإمّا أن يُضمّن الحرف معنى حرف آخر، وإمّا أن يُضمّن الفعل معنى فعل آخر.

مذهب الكوفيين: تضمين الحرف معنى حرف آخر: فيصير معنى الاستواء: العلوّ والارتفاع.

يُضمّن الحرف (يُعطي الحرف معنى حرف آخر يتناسب مع الكلمة) أعطي حرف: "إلى" معنى حرف: "على".
وكمثال على ذلك: قول الله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾، فالعين يُشرب منها لا يُشرب بها، فيُضمّن حرف "ب" معنى حرف "من" كي يتناسب مع الفعل "يشرب"، فيكون المعنى: يشرب منها.

مذهب البصريين: تضمين الفعل معنى فعل آخر: فصار معنى الاستواء: القصد والإقبال.

يُضمّن الفعل (يُعطي الفعل: "استوى" معنى فعل آخر وهو "القصد والإقبال" كي يتناسب مع الحرف "إلى").
وكمثال على ذلك: قول الله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾، فإنّ معناها: "يروى" بها عباد الله، لأنّ الفعل "يشرب" اقترن بالباء فانتقل إلى معنى يُناسبها وهو: "يروى"، فالفعل "يشرب" يُضمّن معنى فعل آخر "يروى" يُناسب معنى الحرف المتعلق به "ب" ليلتئم الكلام.

فإذا قال لك المؤول الذي أول الاستواء بالاستيلاء في قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، لماذا تُنكرون علينا تأويلنا وأنتم تأولون الاستواء بالقصد والإقبال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، فنقول له: السبب في هذا أنّ قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ دخل على الاستواء حرف "على" الذي يؤكد معناه بمعنى: العلوّ والارتفاع، أمّا آية: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ فدخل على الاستواء حرف "إلى" الذي يدلّ على معنى القصد، فعندنا في نفس الآية قرينة تدلّ على المعنى المراد، وهذا ظاهر الآية، وقد مرّ معنا أنّ الظاهر يُعرف من السياق ومن التركيب ومن الإضافة، فهذا ليس بتأويل، ولا مُتعلق لهم بهذه الشبهة أبدًا.

المثال الخامس والسادس: قول الله ﷻ: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ ، وقوله ﷻ: ﴿ وَلَا آدْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْرَىٰ لِلْأَهْوَىٰ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ ، فزعموا أنّ ظاهر هذه الآية أنّ الله معنا بذاته، وقالوا: أنتم تقولون أنّ الله معنا بعلمه لا بذاته فأنتم تأولتم، فنقول لهم: عندنا جوابان:

الأول: المعنى الذي ذكرتموه ليس هو ظاهر الآية، وسياق الآية يدلّ على بطلان قولكم، وعلى صواب ما قلناه نحن، فظاهر الآية أنّ الله ﷻ مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطاً بهم علماً وقدره وسمعاً وبصراً وتدبيراً وسلطاناً، وغير ذلك من معاني ربوبيته، مع علوّه على عرشه فوق جميع خلقه.

الثاني: سلّمنا لكم بأنّ الظاهر ما ذكرتموه، نقول لكم: نحن فسّرناه (أولنا) بمعنى أنّه معنا بعلمه لقرائن وأدلة شرعية تدلّ أنّ الله عالٍ على خلقه وليس معنا بذاته، وهي متواترة، فهو تأويل صحيح ليس كتأويلكم. والقول بأنّ ظاهر الآية أنّه معنا بذاته قول لا يقتضيه السياق ولا يدلّ عليه بوجهٍ من الوجوه، وذلك لأنّ المعية هنا أضيفت إلى الله، وهو أعظم وأجلّ من أن يُحيط به شيء من مخلوقاته، ولأنّ المعية في اللغة العربية لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان، وإنّما تدلّ على مُطلق المصاحبة، ثم تُفسّر في كلّ موضع بحسبه، فإذا قلّت: سرنا والقمر معنا، لا يقتضي أنّ القمر مخالطٌ لنا وهو بيننا، ولا يلزم ذلك، وتفسير معية الله ﷻ لخلقه بما يقتضي الحلول والاختلاط باطلٌ من وجوه:

- **الأول:** أنّه مخالفٌ لإجماع السلف. فما فسّرنا أحدٌ منهم بذلك، بل كانوا مجمعين على إنكاره.
- **الثاني:** أنّه منافٍ لعلو الله ﷻ الثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة وإجماع السلف، وكثيرٌ منهم يقرّ معنا بذلك إلا أهل الحلول والاتحاد والجهمية الذين يقولون: الله في كلّ مكان.
- **الثالث:** أنّه مُستلزمٌ للوازم باطلة لا تليق بالله ﷻ.

اختلاف معنى المعية حسب الموارد: وهي لا تدلّ على أنّه مختلطٌ بخلق البتّة.

فلما قال في آية الحديد: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ بِعَلَمٍ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجُحُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ ، فبدأت بذكر استوائه على عرشه، وعموم علمه مُختتمه ببيان أنّه بصيرٌ بما يعمل العباد، فيكون ظاهر الآية: أنّ مقتضى المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوّ علمهم واستوائه على عرشه، لا أنّه ﷻ مختلطٌ بهم، ولا أنّه معهم في الأرض، وإلا لكان آخر الآية مناقضاً لأولها الدالّ على علوّه واستوائه على عرشه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

وكذلك في قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاعِيَهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْرَىٰ لِلْأَهْوَىٰ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يَنبِئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ، فإنّ سياق الآية كلّها في العلم، بدأت بالعلم واختتمت به، فدلّ على أنّ المعية المقصودة: معية العلم.

ولما قال النبي ﷺ لأبي بكر: ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره، ودلّت الحال (فإنّ أبا بكرٍ ﷺ كان خائفاً من اطلاع الكفار عليهم) على أنّ حكم هذه المعية هنا معية الإطلاع والنصر والتأييد.

أقسام المعية:

- **معية عامة:** معية العلم والإحاطة، وهذه تكون للناس جميعاً.
- **معية خاصة:** معية النصرة والتأييد، وهذه خاصة بالمؤمنين.

عدم التناقض بين معية الله ﷻ لخلقه وعلوه على عرشه: وذلك من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الله ﷻ جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المنزه عن التناقض، وإن حصل وفهمنا منه التناقض فإن التناقض والاضطراب حصل في عقولنا، قال ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ، فإن لم يتبين لك الفهم فعليك بطريق الراسخين في العلم الذين يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ ، وكل الأمر إلى مُنْزِلِهِ الذي يعلمه، واعلم أن القصور في فهمك وأن القرآن لا تناقض فيه.

الثاني: أن حقيقة معنى المعية لا يناقض العلو، فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق، فإنه يُقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، ولا يُعد ذلك تناقضاً، ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض، فإذا كان هذا ممكناً في حق المخلوق، ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه ﷻ من باب أولى، وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان، ولا تستلزم المماساة أو المحاذاة، فإن من كان عالماً بك، مُطَّلِعاً عليك، مهيمناً عليك، يسمع ما تقول، ويرى ما تفعل، ويُدبر جميع أمورك، فهو معك حقيقةً وإن كان فوق عرشه حقيقة، لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان.

الثالث: أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق المخلوق، لم يلزم أن يكون ذلك ممتنعاً في حق الخالق، لأن الله ﷻ لا يُماثله شيء من مخلوقاته، قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ .

أقسام الناس في معية الله ﷻ لخلقه:

القسم الأول: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها العلم والإحاطة في المعية العامة، ومع النصرة والتأييد في المعية الخاصة، مع ثبوت علوه بذاته، واستوائه على عرشه، وهؤلاء هم السلف، ومذهبهم هو الحق.

القسم الثاني: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع نفي علوه واستوائه على عرشه، وهؤلاء هم الحلولية من قدماء الجهمية والكثير من الصوفية وغيرهم، ومذهبهم باطلٌ منكرٌ، أجمع السلف على بطلانه وإنكاره.

القسم الثالث: يقولون: إن معية الله لخلقه مقتضاها أن يكون معهم في الأرض، مع ثبوت علوه فوق عرشه، وزعموا أنهم أخذوا بظاهر النصوص في المعية والعلو، والظاهر الذي ادّعوه ليس بظاهرٍ، وقولهم باطلٌ منكرٌ مخالفٌ للأدلة الواضحة الصريحة ومخالفٌ لإجماع السلف ﷺ.

تنبيه: اعلم أن تفسير السلف لمعية الله ﷻ لخلقه بأنه معهم بعلمه لا يقتضي الاقتصار على العلم، بل تقتضي أيضاً إحاطته بهم سمعاً وبصراً وقدرةً وتديراً، ونحو ذلك من معاني ربوبيته.

جمع الحافظ الذهبي رحمته الله كتاباً في ذلك سمّاه: "العلو"، وهو كتاب جامع في المسألة، واختصره الإمام الألباني رحمته الله فحذف منه الضعيف وأثبت الصحيح، وعلو الله ثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع:

الكتاب: ، وقد تنوعت الأدلة على ذلك في الكتاب:

- فتارةً بلفظ العلوّ والفوقية والاستواء على العرش، كقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿ءَأَمْتُنَّ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُلِّ الْأَرْضِ﴾.
- وتارةً بلفظ صعود الأشياء وعروجها ورفعها إليه، كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكُلُّ الطَّيِّبُ﴾، ﴿تَرْجُحُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَرَافِعَكَ إِلَيَّ﴾.
- وتارةً بلفظ نزول الأشياء منه ونحو ذلك، كقوله ﷻ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ﴾، ﴿يَدَبِّرُ الْأُمُورَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾.

السنة: فقد دلّت عليه بأنواعها القولية والفعلية والإقرارية في أحاديث كثيرة تبلغ حدّ التواتر، وعلى وجوه متنوعة، كقوله ﷺ في سجوده: "سبحان ربّي الأعلى"، وقوله ﷺ: "إنّ الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه: إنّ رحمتي سبقت غضبي" والشاهد: "فوق عرشه"، وقوله ﷺ: "ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء"، وثبت عنه أنّه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول: "اللهم اغثنا"، وأنّه رفع يده إلى السماء وهو يخطب الناس يوم عرفة حين قالوا: "نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت"، فقال ﷺ: "اللهم اشهد"، وأنّه ﷺ قال للجارية: "أين الله؟" قالت: "في السماء"، فأقرّها، وقال لسيدها: "أعتقها، فإنّها مؤمنة".

العقل: فقد دلّ على وجوب صفة الكمال لله ﷻ وتنزيهه عن النقص، والعلوّ صفة كمالٍ، والسفل نقصٌ، فوجب لله ﷻ صفة العلوّ، وتنزيهه عن ضده.

الفطرة: فقد دلّت على علو الله ﷻ دلالة ضرورية فطرية، فما من داعٍ أو خائفٍ فزعٍ إلى ربّه ﷻ إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلوّ، ولا يلتفت عن ذلك يمنةً ولا يسرةً.

الإجماع: فقد أجمع الصحابة والتابعون والأئمة على أنّ الله ﷻ فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، قال الأوزاعي رحمته الله: "كنّا والتابعون متوافرون نقول: إنّ الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات"، وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم.

تنبيه: تراجع الشيخ ابن عثيمين رحمته الله عن كتابته لبعض الطلبة، تتضمن ما قاله في بعض المجالس في معية الله ﷻ لخلقه، وذكر فيها: "أَنَّ عقيدتنا: أَنَّ لله تعالى معية حقيقية ذاتية تليق به".

فلأجل كلمة: "ذاتية" هذه حصل الخلاف والتّزاع، فأنكر عليه بعض أهل العلم وقالوا: هذا لا يجوز، لأنّه يُوهم عقيدة الحلول، فتراجع عن ذلك الشيخ رحمته الله كما سيقره:

قال رحمته الله: "أَنَّ عقيدتنا: أَنَّ لله تعالى معية حقيقية ذاتية تليق به، وتقتضي إحاطته بكلّ شيء علماً وقدرَةً وسمعاً وبصراً وسلطاناً وتدييراً، وأنّه سبحانه منزّه أن يكون مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم (هنا نفياً لما تُوهم)، بل هو العليّ بذاته وصفاته، وعلوّه من صفاته الذاتيّة التي لا ينفك عنها، وأنّه مستوٍ على عرشه كما يليق بجلاله، وأنّ ذلك لا يُنافي معيته، لأنّه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وأردت بقولي (ذاتية) توكيد حقيقة معيته تبارك تعالى، وما أردت أنّه مع خلقه سبحانه في الأرض، كيف؟، وقد قلت في نفس هذه الكتابة كما ترى: أنّه سبحانه منزّه أن يكون مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم، وأنّه العليّ بذاته وصفاته، وأنّ علوّه من صفاته الذاتيّة التي لا ينفك عنها. وقلت فيها أيضاً ما نصّه بالحرف الواحد: "ونرى أنّ من زعم أنّ الله بذاته في كلّ مكان فهو كافراً أو ضالّاً إن اعتقده، وكاذبٌ إن نسبته إلى غيره من سلف الأمة أو أئمتّها"، ولا يُمكن لعاقلي عرف الله وقدره حقّ قدره أن يقول: إنّ الله مع خلقه في الأرض، ومازلت ولا أزال أنكر هذا القول في كلّ مجلس من مجالسي جرى فيه ذكره، وأسأل الله تعالى أن يثبتني وإخواني المسلمين بالقول الثابت في الحياة الدّنيا وفي الآخرة، هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالاً نُشر في مجلة (الدعوة) التي تصدر في الرياض، نُشر يوم: الاثنين الرابع من شهر المحرم، سنة ١٤٠٤ هـ برقم: ٩١١، قررت فيه ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله تعالى: من أنّ معية الله تعالى لخلقه حقٌّ على حقيقتها، وأنّ ذلك لا يقتضي الحلول والاختلاط بالخلق، فضلاً عن أن يستلزمه. ورأيت من الواجب استبعاد كلمة (ذاتية) وبيّنت أوجه الجمع بين علوّ الله تعالى وحقيقة المعية، واعلم أنّ كلّ كلمة تستلزم كون الله تعالى في الأرض، أو اختلاطه بمخلوقاته، أو نفي علوّه، أو نفي استوائه على عرشه، أو غير ذلك مما لا يليق به تعالى، فإنّها كلمة باطلة، يجب إنكارها على قائلها كائنًا من كان، وبأيّ لفظٍ كانت، وكلّ كلام يُوهم ولو عند بعض النّاس ما لا يليق بالله تعالى فإنّ الواجب تجنّبه، لئلا يُظنّ بالله تعالى ظنّ السّوء، لكنّ ما أثبتّه الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ فالواجب إثباته، وبيان بطلان وهم من توهم فيه ما لا يليق بالله ﷻ".

فحقيقة الكلمة موهمة، لكن ما ذكره من هذه القرائن تدلّ على أنّه ما أراد المعنى الفاسد.

وهنا نأخذ دروساً من الشيخ ابن عثيمين رحمته الله:

- لا نتكلم بالكلمات المجملّة الموهمة في العقائد، لأنّ الأمر خطير.
- الرجوع مباشرة عن الخطأ، حتى وإن كان كلاماً موهماً أو مُجملاً، فحفظ عقيدة المسلمين أولى.
- تراجع الشيخ بأنّ قرر العقيدة الصحيحة وأبطل العقيدة الفاسدة وحذف الكلام المُجمل.

المثال السابع والثامن: قوله ﷺ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾.

قال أهل التعطيل: ظاهر الآية أنّ الله بنفسه أقرب إلى الإنسان من حبل الوريد، قالوا: ﴿وَنَحْنُ﴾: عائذ إلى الله، والجمع جمع تعظيم، ومع ذلك أنتم لا تقولون بأنّ الله أقرب إلى الإنسان المُحتَضَر بذاته، فقالوا: خالفتم ظاهر الآية وأولّتم معنى الآية بقُرب الملائكة، وبعضكم قال: هو قريبٌ بعلمه ورؤيته وقدرته.

وكذلك في الآية الثانية: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾، قالوا كما قالوا في الآية الأولى.

أهل السنّة والجماعة، السلف الصالحين ﷺ يُفسّرون هاتين الآيتين بقُرب الملائكة، لا قرب الله ﷻ بذاته. والجواب على أهل التأويل: أنّ تفسير القرب بقرب الملائكة ليس صرفاً للكلام عن ظاهره، فلا نُسلم معهم بأنّ ظاهر الآية ما ذكرتموه.

أمّا الآية الأولى: فإنّ القُرب مقيّدٌ فيها بما يدلّ على ذلك، فقال بعدها: ﴿إِذِتَلَقَى الْمُتَّقِينَ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿٧٧﴾ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿٧٨﴾﴾، ففي قوله: ﴿إِذِتَلَقَى﴾ دليلٌ على أنّ المراد به: قُرب الملكين المتلقين، فاختلف الظاهر عند قطع الآية عن وصلها، لذلك فسّرها السلف من قُرب الملائكة.

فإذا لم تقتنع وأصررت على أنّه تأويل، نقول لك: هذا تأويلٌ بالدليل لأنّه قد ثبت عندنا بالأدلة الشرعية القطعية أنّ الله مستوٍ على عرشه وأنّه ليس مخالطاً لخلقه، فلو أولنا فتأويلنا لدليلٍ شرعيٍّ ليس كتأويلكم. وأمّا الآية الثانية: فإنّ القرب فيها مُقيّدٌ بحال الاحتضار، والذي يحضر الميت عند موته هم الملائكة، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾، رُسُلُنَا يعني: الملائكة، فهذه الآية دلّتنا على ظاهر تلك الآية، ثم إنّ في قوله: ﴿وَلَكِن لَّا نُبْصِرُونَ﴾ دليلٌ آخر على أنّ الظاهر أنّهم الملائكة، إذ يدلّ على أنّ هذا القريب في نفس المكان ولكن لا نبصره، وهذا يُعين أنّ يكون المراد قُرب الملائكة، لاستحالة ذلك في حقّ الله.

مسألة: لماذا أضاف الله قُرب الملائكة إليه في الآيتين، وهل جاء نحو هذا التعبير مراداً به الملائكة؟

الجواب على هذا أنّ الله تعالى أضاف قُرب ملائكته إليه لأنّ قريهم بأمره، وهم جنوده ورسله، فلمّا كان قُريهم بأمره ﷻ أضاف الأمر إلى نفسه ﷻ، وقد جاء نحو هذا التعبير مراداً به الملائكة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَحُ فَؤَادُهُ﴾، والمراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله ﷺ، مع أنّ الله تعالى أضاف القراءة إليه، لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي ﷺ بأمر الله تعالى صحّت إضافة القراءة إليه تعالى، وكذلك جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَن إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَىٰ مُجْدِلَتًا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾، وإبراهيم إنّما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى.

المثال التاسع والعاشر: قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وقوله لموسى: ﴿وَلُصِّصَ عَلَيَّ عَيْنِي﴾.

ظاهر الآيتين عند أهل التأويل أنّ سفينة نوح ﷺ تجري في عين الله، وأنّ موسى يُرَبَّى فوق عين الله، قالوا: وأنتم لا تقولون بهذا الظاهر، إذاً فقد تأوّلتم.

والجواب عليهم:

لا يُسَلَّم لهم أنّ الظاهر الذي ذكروه هو الظاهر من الآيتين، لكنّ الظاهر أنّ السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلّوها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلّؤه بها، وهذا معنى قول بعض السلف: (بمراى منى)، فإنّ الله تعالى إذا كان يكلّؤه بعينه لزم من ذلك أن يراه، ولازم المعنى الصحيح جزء منه، كما هو معلوم من دلالة اللفظ، حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام.

وقولهم بأنّ الظاهر ما ذهبوا إليه باطلٌ من وجهين:

الأول: أنّه لا يقتضيه الكلام العربي، فلا يمكن أن تأتي لعربي وتذكر له هاتين الآيتين أو تُكَلِّمه بنفس الأسلوب ويفهم عليك المعنى الذي ذكروه بأنّه ظاهر الآيتين، ولو ادّعى مُدْع أنّ هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السّفهاء فضلاً عن العقلاء.

الثاني: أنّ هذا ممتنع غاية الامتناع، فلا يُمكن لمن عرف الله وقدره حقّ قدره أن يفهمه في حقّ الله تعالى، لأنّ الله تعالى مستوٍ على عرشه بائنٌ من خلقه، لا يحلّ فيه شيء من مخلوقاته، ولا هو حالٌّ في شيء من مخلوقاته، سبحانه عن ذلك علوّاً كبيراً.

المثال الحادي عشر: قوله تعالى في الحديث القدسي: "وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألتني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه".

يقول أهل التعطيل: ظاهر الحديث أنّ الله يكون سمع الإنسان وبصره ويده ورجله، فهل تقولون يا أهل السنّة بذلك؟ نقول لهم: لا نقول بذلك ونعوذ بالله من هذا، ولا نوافقكم أنّ هذا ظاهر الحديث.

والجواب على أصحاب التأويل: هذا الحديث صحيح، رواه البخاري رحمته الله.

وقد أخذ السلف أهل السنّة والجماعة بظاهر الحديث، وظاهره أنّ الله تعالى يُسدد الويّ في سمعه وبصره ويده ورجله، بحيث يكون إدراكه وعمله لله وبالله وفي الله.

ولا ريب أنّ قولهم ليس ظاهر الكلام، بل ولا يقتضيه الكلام لمن تدبر الحديث، فإنّ في الحديث ما يمنعه من وجهين:

الأول: أنّ الله تعالى قال: "وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه"، وقال: "ولئن سألتني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه"، فأثبت عبداً ومعبوداً، ومُتقرباً ومُتقرباً إليه، ومُحِبّاً ومُحْبُوباً، وسائلاً ومسؤولاً، ومُعْطِياً ومُعْطَى، ومُسْتَعِذاً ومُسْتَعَاذاً به، ومُعِيداً ومُعَاذاً، فسياق الحديث يدلّ على اثنين متباينين كلّ واحد منهما غير الآخر، وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفاً في الآخر أو جزءاً من أجزاءه.

الثاني: أنّ سمع الولي وبصره ويده ورجله كلّها أوصاف أو أجزاء في مخلوق حادثٍ بعد أن لم يكن، ولا يُمكن لأيّ عاقلٍ أنّ الخالق الأول الذي ليس قبله شيء يكون سمعاً وبصراً ويداً ورجلاً لمخلوقٍ، بل إنّ هذا المعنى تشمئز منه النّفس أن تتصوره، ويحسر اللسان أن ينطق به ولو على سبيل الفرض والتقدير.

المثال الثاني عشر: قوله ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: "من تقرب مني شبرًا تقرب منه ذراعًا، ومن تقرب مني ذراعًا تقرب منه باعًا، ومن أتاني يمشى أتيته هرولة" متفق عليه.

وفيه إثبات صفتي التقرب والهرولة لله تعالى كغيرها من الأفعال الاختيارية التي يفعلها الله متى شاء كالاستواء والنزول إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، والمجيء وغيرها، والسلف أهل السنة والجماعة يجرون هذه النصوص على ظاهرها، وحقيقة معناها اللائق بالله ﷻ، من غير تكييف ولا تمثيل. وقد ذهب بعض أهل السنة الآخرون إلى أنه يُراد بالهرولة: سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه، المتوجّه بقلبه وجوارحه، وأن مجازاة الله للعامل له أكمل من عمل العامل، وسبب الخلاف هو الاختلاف في ظاهر الحديث.

ربما يقول قائل: هذا هو قول أهل البدع لأنهم لا يُثبتون صفة الهرولة لله ﷻ، نقول: لماذا لا يُثبت أهل البدع صفة الهرولة لله ﷻ؟ يقولون: يلزم منه التشبيه، هذا قول أهل البدع كما يقولون في بقية الأفعال الاختيارية، وهذا هو الفيصل بينهم وبين من لم يُثبت صفة الهرولة لله تعالى من أهل السنة، فالسني يُثبت الأفعال الاختيارية لأنها وردت بها نصوص أو وردت فيها نصوص واضحة وظاهرها واضح، لكن في هذه الصفة اختلف مع أهل السنة الآخرين في فهم هذا الظاهر، لا هربًا من التشبيه.

وعلى ما ذهب إليه بأن العبد عندما يتقرب إلى الله لا يتقرب إليه بالمشي فقط بل ربما يتقرب إليه وهو في مكانه كالساجد لا يمشي، وأنواع القرب مختلفة وليس فيها كلها مشي ولا شك أن المراد بهذا الحديث جميع أنواع القرب، كلما تقرب إلى الله بالقرب أكثر وأسرع كلما أثابه الله وأجره على ذلك بأسرع مما أسرع هو، إذًا بما أن هذا هو المقصود إذًا هذا هو ظاهر الحديث، كما فسّرنا في السابق أن الظاهر يُفهم بسياقه، فالخلاف بيننا وبينه في فهم الظاهر، وليست مشكلته في أن صفة الهرولة إن أثبتناها لله نكون قد شَبَّهنا الله بخلقه، ويوجد من السلف من قال بهذا، وهذا قول العلامة صالح الفوزان حفظه الله، وهذا القول له حظ من النظر لكن القول الأول أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف، ويُجاب على ذلك بأن الحديث خرج مخرج المثال لا الحصر فيكون المعنى: من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه، كالمشي إلى المساجد للصلاة، أو من ماهيتها كالطواف والسعي، والله تعالى أعلم.

المثال الثالث عشر: قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّا حَلَفْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾.

قال أهل التأويل: إنّ ظاهرها أنّ الله تعالى خلق الأنعام بيده، كما خلق آدم بيده، وأنتم تأولتم.

قال أهل السنّة: ظاهر هذه الآية وحقيقتها: أنّ الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها، لم يخلقها بيده، لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها، معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن.

وقولهم الذي زعموه ليس هو ظاهر اللفظ لوجهين:

الأول: أنّ اللفظ لا يقتضيه بمقتضى اللسان العربي الذي نزل القرآن به، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَبَكُمْ

مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي

عَمِلُوا عَلَيْهِمْ يَرْجِعُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ﴾، فإنّ المراد: ما كسبه الإنسان نفسه وما قدمه

وإن عمّله بغير يده، بخلاف ما إذا قال: عمّله بيدي، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ

ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾، فإنّه يدلّ على مباشرة الشيء باليد.

الثاني: أنّه لو كان المراد أنّ الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده، لكان لفظ الآية: خلقنا لهم بأيدينا أنعاماً، كما

قال الله تعالى في آدم: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي﴾، لأنّ القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية.

وإذا ظهر بطلان هذا القول، تعيّن أن يكون الصواب هو القول الثاني وهو قول أهل السنّة.

المثال الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾.

والجواب: أن يُقال: هذه الآية تضمنت جملتين:

الجملة الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾.

وقد أخذ السلف بظاهرها وحقيقتها، وهي صريحة في أن الصحابة ﷺ كانوا يُبايعون النبي ﷺ نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾. ولا يُمكن لأحدٍ أن يفهم من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أنهم يُبايعون الله نفسه، ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ، لمنافاته لأول الآية والواقع، واستحالته في حق الله تعالى.

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول ﷺ مبايعةً له لأنه رسوله، وقد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى، ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعةً لمن أرسله.

وفي إضافة مبايعتهم الرسول ﷺ إلى الله تعالى من تشريف النبي ﷺ وتأييده، وتوكيد هذه المبايعة، وعظمتها، ورفع شأن المبايعين، ما هو ظاهرٌ لا يخفى على أحدٍ.

الجملة الثانية: قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾.

وهذه أيضا على ظاهرها وحقيقتها، فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين، لأنَّ يده من صفاته، وهو ﷻ فوقهم على عرشه، فكانت يده فوق أيديهم ولا يلزم من ذلك المماسّة، وهو لتوكيد كون مبايعة النبي ﷺ مبايعة لله ﷻ، ولا يلزم منها أن تكون يد الله جلّ وعلا مباشرة لأيديهم، ألا ترى أنّه يُقال: السماء فوقنا، مع أنّها مباينة لنا بعيدة عنا.

ولا يمكن لأحدٍ أن يفهم أنّ المراد يد النبي ﷺ، ولا أن يدعي أنّ ذلك ظاهر اللفظ، لأنَّ الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه، ووصفها بأنّها فوق أيديهم، ويد النبي ﷺ عند مبايعة الصحابة لم تكن فوق أيديهم، بل كان يبسطها إليهم، فيمسك بأيديهم كالمصافح لهم، فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم.

المثال الخامس عشر: قوله تعالى في الحديث القدسي: "يا بن آدم، مرضت فلم تعدني" الحديث رواه

مسلم.

والجواب أنّ السلف أخذوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يتخبطون فيه بأهوائهم، وإنّما فسروه بما فسّره به المتكلم به، فقوله تعالى: مرضت، واستطعمتك، واستسقيتك، بينه الله تعالى بنفسه، حيث قال: أما علمت أنّ عبدي فلانا مرض، وأنّته استطعمك عبدي فلان، واستسقاك عبدي فلان، وهو صريحٌ في أنّ المراد به مرض عبدي من عباد الله، واستطعام عبدي من عباد الله، واستسقاء عبدي من عباد الله، والذي فسّره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده، فإذا فسّرنا المرض المضاف إلى الله، والاستطعام المضاف إليه، والاستسقاء المضاف إليه، بمرض العبد واستطعامه واستسقاؤه لم يكن في ذلك صرفٌ للكلام عن ظاهره، لأنّ ذلك تفسير المتكلم به، فهو كما لو تكلم بهذا المعنى ابتداءً، وإنّما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحثّ.

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل، الذين يُحرّفون نصوص الصّفات عن ظاهرها بلا دليلٍ من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله ﷺ، وإنّما يُحرّفونها بشبه باطلية، إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لبينه الله تعالى ورسوله ﷺ، ولو كان ظاهرها ممتنعاً على الله كما زعموا لبينه الله ورسوله ﷺ كما في هذا الحديث، ولو كان ظاهرها اللائق بالله ممتنعاً على الله لكان في الكتاب والسنة من وصف الله تعالى بما يمتنع عليه ما لا يُحصى إلاّ بكلفة، وهذا من أكبر المحال.

الختامة:

ثلاث شبه يُطلقها الأشاعرة (وهم من أهل التأويل (التحريف)) والرّد عليها:

- كيف يكون مذهب الأشاعرة باطلاً، وقد قيل إنهم يُمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين؟
- كيف يكون مذهب الأشاعرة باطلاً وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري؟
- كيف يكون مذهب الأشاعرة باطلاً وفيهم فلانٌ وفلانٌ من العلماء المعروفين بالنصيحة لله ولكتابه ورسوله ﷺ ولأئمة المسلمين وعامتهم؟

الجواب عن الشبهة الأولى:

أولاً: نحن لا نُسَلِّم أنّ نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين، فدعواهم بدايةً غيرُ مسلمة.
ثانياً: لو سلّمنا أنّهم بهذا القدر أو أكثر فإنّه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ، لأنّ العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر، والكثرة لا تدلّ على حقّ ولا على باطلٍ خصوصاً بعد العصور الثلاثة الأولى.
ثالثاً: إنّ إجماع المسلمين قديماً ثابتٌ على خلاف ما كان عليه أهل التأويل، فإنّ السلف الصالح من صدر هذه الأمة وهم الصحابة الذين هم خير القرون والتابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مجمعين على إثبات ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

الجواب عن الشبهة الثانية:

أولاً: أنّ أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدعون لأنفسهم العصمة من الخطأ.
ثانياً: إنّ هؤلاء المتأخرين الذين ينتسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه، وذلك أنّ أبا الحسن الأشعري قد ترك ما أنتم عليه من مذهب التأويل، فهو مرّ بثلاث مراحل في العقيدة: مرحلة الاعتزال (إثبات الأسماء ونفي جميع الصفات) ثم مرحلة بين الاعتزال المحض والسنة المحضة سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن كلاب (بين مذهب المعتزلة ومذهب أهل السنة والجماعة) وأصلهم كلّهم واحد وهو: تقديم العقل على النقل، ثم مرحلة رجوعه عن هذا المذهب واعتقاد خطئه، واعتناق مذهب أهل السنة والحديث مقتدياً بالإمام أحمد بن حنبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كما قرره في كتابه: "الإبانة عن أصول الديانة"، وهو من آخر كتبه أو آخرها، وكذلك كتاب: "مقالات الإسلاميين"، وكذلك: "رسالة إلى أهل الثغر"، والمتأخرون الذين ينتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته، والتمزوا طريق التأويل في عامة الصفات، ولم يُثبتوا إلّا سبع صفاتٍ على خلافٍ بينهم وبين أهل السنة في كيفية إثباتها، وهي المذكورة في هذا البيت:

حَيُّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ *** إِرَادَةٌ وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

الجواب على الشبهة الثالثة:

أولاً: الحق لا يُوزن بالرجال، إنّما يُعرف بالكتاب والسنة وبما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم، لأن الله تعالى أمرنا باتباعهم، وإنّما يُوزن الرجال بالحق.

ثانياً: أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف، وجدنا في هذه الطريق من هم أجلّ وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة، وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة، وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من حذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته، وغيرهما مما خرج به الأشاعرة عن طريق السلف.

حكم أهل التأويل (الذين يُحرّفون نصوص الكتاب والسنة في الأسماء والصفات):

الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا إنّما هو إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وسلم، فيجب التثبت غاية التثبت فلا يُكفّر ولا يُفسّق إلاّ بدليل صحيح، لأنّه يترتب على التكفير والتفسيق أموراً عظيمة، فإذا ثبت بنص الكتاب أو السنة أنّ الفعل مُكفّر أو مُبدّع أو مُفسّق، وثبت أنّ شخصاً معيناً قد وقع في هذا الفعل، وثبتت شروطه وانتفت موانعه، عندئذ يُترلون الحكم على هذا المعين كما أمرُوا في شرع الله تعالى، فهناك فرقٌ بين القول والقائل والفعل والفاعل، فليس كلّ فعلٍ أو قولٍ يكون كفرةً أو فسقاً يُحكّم على قائله أو فاعله بذلك.

رمي الناس بالتكفير والتساهل في ذلك يترتب عليه محذورين:

- الافتراء على الله الكذب في الحكم وعلى المحكوم عليه بما رماه به.
- الوقوع فيما رمى به الآخر إن كان سالماً منه، "إلا رجعت عليه".

فقبل الحكم على المعين:

- يجب إقامة الدليل على أنّ هذا الفعل أو القول أو الاعتقاد مُوجبٌ للكفر أو الفسق.
- انطباق الحكم على الشخص المعين بحيث تتوفر شروط التكفير أو التفسيق في حقه وتنتفي الموانع.

شروط التكفير وموانعه: (كلّ شرط ضده مانع) (تُنظر ببسطٍ في: "الدُرر الغوالي على شرح السنة للإمام البرهاري"، و: "ضوابط في التكفير" كلاهما من اختصاري على شرح شيخنا عليّ الرّملي وفقه الله).

- التكليف (المُكلف هو: البالغ العاقل) وضده عدم التكليف.
- العلم (يعلم أنّ هذا الفعل كفرٌ أو فسقٌ أو بدعةٌ ومع ذلك وقع فيه) وضده الجهل.
- الذكروضده النسيان.
- القصد وضده الإكراه أو الخطأ. (ولا نقول بقول المرجئة: قصد الكفر، فتنبه).

تم الفراغ من تدوين هذه الفوائد وترتيبها بحمد الله ومنتته

ضحى يوم الثلاثاء ١٣ من ذي القعدة عام ١٤٣٧ هـ

أسأل الله العظيم ربّ العرش العظيم أن ينفعنا بما علّمنا ويزيدنا علمًا

وجزى الله خيرًا شيخنا الحبيب:

أبا الحسن علي بن مختار الرّملي

ثبته الله على السنّة وزاده من فضله وجعل ما قدم في ميزان حسناته

كتبه وقاله: أبو عبد الله علي بن محمد بداني السلفي

غفر الله له ولوالديه ولأولاده وزوجه ولجميع المسلمين.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٠١	مقدمة الخلاصة
٠٢	بين يدي الكتاب
	مقدمة الكتاب
٠٢	تعريفات مهمة
٠٣	فائدة الإيمان بالأسماء والصفات
٠٣	أسباب تأليف المؤلف للكتاب
الفصل الأول: قواعد في أسماء الله تعالى	
٠٤	القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى
٠٥	خلاصة القاعدة
٠٦	القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف
٠٦	هل أسماء الله سبحانه مترادفة أم متباينة
٠٧	هل يُسمى الله بالدهر
٠٨	القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى وما تتضمنه
٠٨	الاسم المتعدي يتضمن ثلاثة أمور
٠٨	الاسم اللازم يتضمن أمرين
٠٩	القاعدة الرابعة: دلالة الأسماء على الذات والصفات تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام
٠٩	دلالة المطابقة
٠٩	دلالة التضمن
٠٩	دلالة الالتزام
٠٩	الفرق بين اللازم في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس
١٠	اللازم في كلام غير الله ورسوله له ثلاث حالات
١١	القاعدة الخامسة: أسماء الله توقيفية لا مجال للعقل فيها
١١	القاعدة السادسة: أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين
١١	الجمع بين كون الأسماء غير محصورة وحديث: "إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا"
١٢	أسماء الله سبحانه الوارد ذكرها في الكتاب
١٦	أسماء الله سبحانه الوارد ذكرها في السنة
١٧	معنى الإحصاء في قوله ﷺ: "من أحصاها دخل الجنة"
١٨	القاعدة السابعة: الإلحاد في أسماء الله تعالى
١٨	معنى الإلحاد
١٨	أنواع الإلحاد

الفصل الثاني: قواعد في صفات الله تعالى

١٩	القاعدة الأولى: صفات الله تبارك وتعالى كلّها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه
١٩	القسم الأول: صفات كمال مطلقاً
١٩	أدلة كمال صفات الله تعالى
٢٠	القسم الثاني: صفات نقص مطلقاً
٢٠	القسم الثالث: صفات نقصٍ في حال وصفات كمال في حال
٢١	القاعدة الثانية: باب الصّفات أوسع من باب الأسماء
٢١	القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى ثبوتية وسلبية
٢١	أولاً: الصّفات الثبوتية
٢١	طريقة المتكلمين في التخلص من الأدلة الشرعية ومنها أدلة الصّفات
٢٢	أدلة وجوب إثبات الصّفات لله تعالى
٢٢	ثانياً: الصّفات السّلبية
٢٣	القاعدة الرابعة: الصّفات الثبوتية صفات مدح وكمال
٢٣	الأحوال التي ذكرت فيها الصّفات السّلبية
٢٤	القاعدة الخامسة: الصّفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين ذاتية وفعلية
٢٤	الصّفات الدّاتية بقسميها: المعنوية والخبرية
٢٤	الصّفات الفعلية
٢٥	القاعدة السادسة: التمثيل والتكليف
٢٥	التمثيل
٢٥	أدلة تحريم التمثيل
٢٦	التكليف
٢٦	أدلة تحريم التكليف
٢٧	القاعدة السابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها
٢٧	دلالة الكتاب والسّنة على ثبوت الصّفة من ثلاث أوجه
الفصل الثالث: قواعد في أدلة الأسماء والصّفات	
٢٨	القاعدة الأولى: الأدلة التي تثبت بها الأسماء والصّفات هي كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ
٢٨	طريقة أهل السّنة والجماعة في إثبات الأسماء والصّفات
٢٨	هل تُثبت الجهة لله ﷻ
٢٨	التفصيل في ذكر الإرادة بقسميها
٢٩	دليل هذه القاعدة السّمع والعقل
٣٠	القاعدة الثانية: الواجب في نصوص الصّفات إجراؤها على ظاهرها دون تحريف ...
٣٠	النّص

٣٠	الظَّاهِر
٣٠	المؤوَل
٣٠	المحرّف
٣١	أدلة وجوب حمل الأدلة على ظاهرها
٣٢	القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصّفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر
٣٢	الفرق بين أهل السنّة وبين نوع من أنواع الأشاعرة
٣٢	أدلة قاعدة أنّ معاني الصّفات معلومة
٣٢	أدلة قاعدة ان كيفية الصّفات مجهولة
٣٣	بطلان مذهب المفوّضة
٣٣	الفرق بين المُحرّف والمفوّض
٣٤	القاعدة الرابعة: ظاهر التّصوُّص ما يتبادر منه إلى الذّهن من المعاني
٣٤	انقسام النّاس في المعنى الظّاهري في نصوص الصّفات إلى ثلاثة أقسام
٣٤	القسم الأوّل: السّلف
٣٥	القسم الثّاني: المُشبهة
٣٦	بطلان مذهب المُشبهة والرّد عليهم
٣٦	القسم الثّالث: المُعطلة
٣٦	بطلان مذهب المُعطلة والرّد عليهم من وجوه
٣٨	أقسام المُعطلة (المعتزلة/ الجهمية/ الأشعرية/ الماتريدية)
٣٩	لماذا كان كلّ مُعطّلٍ ممثلاً وكلّ ممثّلٍ مُعطّل
الفصل الرّابع: شبهات والجواب عنها	
٤٠	طريقة الجواب على شبهة أنّ أهل السنّة يتأولون كما يتأولون
٤٠	الجواب المُجمل
٤٠	الجواب المُفصّل
٤١	المثال ٠١: حديث: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض"
٤١	المثال ٠٢: حديث: "قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرّحمن"
٤١	المثال ٠٣: حديث: "إني أجد نفس الرّحمن من قبل اليمن"
٤١	المثال ٠٤: قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾.
٤٢	تفسير الاستواء إذا عُدي بـ: "على"، وإذا عُدي بـ: "إلى"
٤٣	المثال ٠٥ و ٠٦: قول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، وقوله ﷻ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾
٤٣	اختلاف معنى المعية حسب المراد
٤٤	أقسام المعية
٤٤	عدم التناقض بين معية الله ﷻ لخلقه وعلوه على عرشه

٤٤	أقسام النَّاسِ فِي مَعِيَةِ اللَّهِ ﷻ لِخَلْقِهِ
٤٥	أدلة علوِّ الله ﷻ على خلقه
٤٦	تنبيه: وفيه تراجع الشيخ العثيمين رَحِمَهُ اللهُ عن لفظة موهمة
٤٧	المثال ٠٧ و ٠٨: قوله ﷻ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾
٤٧	مسألة: لماذا أضاف الله قرب الملائكة إليه في الآيتين؟
٤٨	المثال ٠٩ و ١٠: قوله تعالى عن سفينة نوح: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، وقوله لموسى: ﴿وَلِصْنَعِ عَلِيِّ عَيْنِي﴾
٤٩	المثال ١١: قوله ﷻ في الحديث القدسي: "وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه"
٥٠	المثال ١٢: قوله ﷻ في الحديث القدسي: "من تقرب مني شبرًا تقربت منه ذراعًا" الحديث
٥٠	تأويل بعض أهل السنة الهرولة إلى سرعة قبول الله وإقباله على عبده
٥١	المثال ١٣: قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ أَنْعَامًا﴾
٥٢	المثال ١٤: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾
٥٣	المثال ١٥: قوله تعالى في الحديث القدسي: "يا بن آدم، مرضت فلم تعدني" الحديث
الخاتمة	
٥٤	ثلاث شبه يُطلقها الأشاعرة والرد عليها
٥٤	• كيف يكون مذهب الأشاعرة باطلاً وهم يمثلون ٩٥% من المسلمين
٥٤	• كيف يكون مذهب الأشاعرة باطلاً وقدوتهم أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ
٥٥	• كيف يكون مذهب الأشاعرة باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنصيحة
٥٥	حُكْمُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ (التحريف)
٥٥	رمي النَّاسِ بالتكفير والتساهل في ذلك يترتب عليه محذورين
٥٥	شروط التكفير وموانعه
٥٧	فهرس الموضوعات